تزفتيان تودوروف

اللا نظام العالمي الجديد

تأملات مواطن أورووربي

ترجمة : محمد ميلاد



علي مولا



اللانظام العالمي الجديد

تأملات مواطن أوروبي

▪ **اللانظام العالمي الجديد**

▪ تزفيتان تودورف

▪ ترجمة: محمد ميلاد

▪ الطبعة الأولى **2006**

▪ الناشر: *دار الحوار للنشر والتوزيع*

اللاذقية - سورية - ص.ب: 1018

هاتف وفاكس: 422339 41 963

البريد الإلكتروني: soleman@scs-net.org

تم تنفيذ التنضيد والإخراج الضوئي في القسم الفني بدار الحوار

تصميم الغلاف: ناظم حمدان

تزفتيان تودوروف

اللانظام العالمي الجديد

تأملات مواطن أوروبي

ترجمة: محمد ميلاد

دار الحوار



مقدمة

نادراً ما قرأت نصوصاً مخصصة للأحداث الدولية "الحديثة" العهد، أي عن الحرب على العراق وتداعياتها وعن الضرورات الأوروبية المطروحة إزاء الإمبريالية الأمريكية الجديدة، وكانت بمثل هذا العمق والتأثير المدهش اللذين وجدتهما في هذه الإطلالة التي أجازها لنفسه واحد من أكبر مثقفي عصرنا في ميدان العلاقات الدولية. فتزفتيان تودوروف هو رجل عصر النهضة (أو عصر الأنوار)، الرجل الذي أضاء العديد من المواضيع — فمن الألسنية إلى الكليانية، ومن التاريخ الفكري إلى الفلسفة والأنثروبولوجيا — وهو يقدم لنا هنا بفطنة كبيرة وتركيزاً استثنائي، درساً نموذجياً. كما أنه يبين لنا ما ينبغي أن تتسم به السياسة الخارجية لديمقراطية ليبرالية في العالم الراهن، وهو يحذرنا من نزعات الانحراف تحت تأثير القوة المطلقة ومن أولوية اللجوء إلى القوة؛ كما يدافع عن

التعددية. مناهضا النزعة الخلاصية - messianisme وأخاديع تصدير الديمقراطية. وهو يقوم بذلك مستخدما لغة في مستوى مونتسكيو وتوكفيل منساقاً مع تفكير يلتقي بأفكار كامو الذي يرى أن للوسائل المستعملة نفس القيمة بالنسبة إلى الأهداف المعلنة. كما ينبهنا للخطر الذي تشكله قوة غير خاضعة للرقابة في الداخل وغير مسيطر عليها في الخارج ويكرس نفسه بذلك لنوع من النقد الخاص بالاستراتيجية العالمية الجديدة للولايات المتحدة يكون أكثر إقناعاً من اللعنات والأحكام المسبقة الشائعة.

وهو يعطينا بالإضافة إلى ذلك طريقة بقصد الحد أو التخفيف من الأولية المحتومة "للقوة الفائقة" l'hyperpuissance وتتمثل في أوروبا التي لن تكون فقط مثالاً للمصالحة بين أمم كانت زماناً طويلاً في صراع داخل قارة ممزقة، ونموذجاً للتوحيد السلمي والناجح. بل في أوروبا التي يمكن أن تصبح أيضاً ما يسميه "القوة الهادئة". ربما ستكون أوروبا هذه قادرة على الحد من تبعيتها إزاء الولايات المتحدة في ميدان الدفاع وقادرة على تحمل مسؤولياتها في مجال السياسة الخارجية.

وسيتيح لها ذلك إمكانية أن يكون لها صوت مسموع في عالم أمريكي يستميله اللجوء إلى قوة غير محدودة القدرات،

قائمة على تصور مستهتر ومستهين في الوقت نفسه بالتحالفات وبالحق وبالمنظمات الدولية. ويقدم لنا أخيراً أفكاراً صائبة وطموحة ومبتكرة حول ضرورة تكييف المؤسسات الأوروبية وحول القيم التي في وسع الاتحاد الأوروبي ومن واجبه أن يدافع عنها وأن يدعمها في عالم تسوده الأخطار والفوضى.

نجد هنا قدراً كبيراً من الأشياء في صفحات قليلة جداً! وبوصفي أوروبياً مقيماً منذ ما يقارب نصف القرن في الولايات المتحدة. أفتخر بنيلي حظ وشرف تقديم هذا العمل لرجل تبهرني حكمته وتبخره منذ عهد طويل كما أنني أشاركه أهم أفكاره التي يحللها في هذا الكتاب .

ستانلي هوفمان

جامعة هارفارد



اللانظام العالمي الجديد

تأملات مواطن أوروبي



نادراً ما أثار حدث من الأحداث الدائرة بعيداً عن مدننا وأريافنا كل هذا القدر من الانفعالات والخطابات التي أثارها النزاع القائم بين الولايات المتحدة والعراق في النصف الأول من العام 2003. لم يكن للمعارك أن تدور على أرض قارتنا ومع ذلك فقد أحس جميع الأوروبيين أنهم معنيون كما لو كانوا يشعرون بأن مصيرهم أيضاً في الميزان. ونادرا ما قرأت كل هذا الكم من الجرائد وسمعت كل هذا القدر من التصريحات ولم أكن الوحيد في هذه الحالة. وقد كان المجال حامياً خصوصاً وأن وجهات النظر لم تكن تقبل المصالحة، بينما هي تستند إلى نفس المثل: أي النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان. وبدا قسم كبير من المجموعات السكانية الأوروبية ممزقا بين موقفين متميزين بوضوح هما: إدانة الحرب أو إدانة ديكتاتورية صدام حسين – بينما قد أدت الحرب نفسها إلى

زوال الديكتاتورية. هل كان من الممكن قبول الموقفين معا دون تنافر؟ وهل كان من الممكن التخلي عن أحد الموقفين، وإذا صح قبول أحدهما. أيهما يكون؟

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد. فقد طرح الصراع — عن طريق السجلات التي أثارها — هوية أوروبا للمساءلة.. إن المفاوضات حول المؤسسات الأوروبية لا تشغل في العادة سوى الخبراء أو بعض رجال السياسة المتفانين في سبيل هذا المبدأ، كما أن المساءلات حول طبيعة الحضارة الأوروبية والمجتمع الأوروبي تغذي في أحسن الحالات مناقشات بين جامعيين. لكن. فجأة. تحت ضغط الأحداث — بل الحرب! —، أصبحت الهوية الأوروبية موضوع مجال عام، تناقلته هنا أيضا كل وسائل الاتصال الجماهيري. وكان هناك فعلا ما يثير الانشغال: فلأول مرة منذ سنة 1945 بدت أوروبا غير راغبة في التقيد بسياسة الولايات المتحدة. بل أن بعض الحكومات الأوروبية عارضت الحكومات الأخرى حول هذه المسألة العسكرية. وعادت إلى الظهور انشقاقات قديمة كما برزت انشقاقات جديدة: وساد خلاف بين "الأطلسيين" و"الأوروبيين" وبين أوروبا "العجوز" وأوروبا "الجديدة". كما انضاف إلى ذلك في بعض البلدان في الأقل، الطلاق بين الرأي العام وسياسة الحكومة. ودفعت كل هذه الانقسامات بالأوروبيين إلى تفحص المسألة الأساسية: وتتعلق بالخاصية

التي يجب أن تميز هوية أوروبا وبالصورة التي نريد أن تكون عليها هذه الأخيرة في المستقبل.

انتزعتني حيوية هذه السجلات من مشاغلي المعتادة بوصفي مؤرخ أفكار وثقافات، وأحسست بالحاجة إلى أن أستجلي عن قرب الأحداث التي جدت وأن أرتب قليلاً ردود فعلي كمواطن — وهكذا تولدت الصفحات التالية. وقد تكون على الأرجح انتماءاتي وولاءاتي الشخصية وراء اهتمامي كذلك بالموضوع. فقد ولدت وتربيت في جزء من أوروبا — في بلغاريا — وأعيش منذ أربعين عاماً في جزء آخر منها — أي في فرنسا. المسافة بين المنطقتين لم تكن تفصل الشرق عن الغرب فقط بل إنها تفصل كذلك الكليانية الشيوعية عن الديمقراطية. وقد شهدت بابتهاج — وأنا موجود في جهة العالم الغربي — سقوطَ جدار برلين، كما شهدت بارتياح بالغ الخطوات الأولى نحو التوحيد الأوروبي: هكذا أصبح بإمكاني الآن الانتساب إلى أوروبا بأسرها. إنني أجد نفسي وجدانيا قريباً من أوروبا الشرقية ومن أوروبا الغربية معاً. وليست الولايات المتحدة بالنسبة لي — في الوقت نفسه بمثابة بلاد غريبة: فأنا غالباً ما زرتها كما عشت فيها ولدي هناك أصدقاء وأهل. وباختصار فإنني أحس بالتوترات الجديدة، داخل أوروبا وخارجها في أعماق ذاتي. ولذلك بلا شك أنا أختار اليوم أن اضطلع بهويتي كأوروبي في القرن الواحد والعشرين وأنا أعبر عنها.

دوافع الحرب

لقد أُرجعتْ حرب الولايات المتحدة على العراق إلى دوافع مختلفة بحسب انتساب كل طرف إلى هذه الفئة أو تلك وبحسب الالتباس الذي استقر لا محالة في الأذهان. ولنتفحصْ في البداية أهم الأجوبة على سؤال "لِمَ هذه الحرب؟". ومن هنا بالذات سيكون بوسعنا الحكم على مشروعيتها .

في خطابه الموجه إلى الأمة في 17 ماري / آذار 2003 بوصفه إعلان حرب. وضع الرئيس الأمريكي ج. و. بوش في المقدمة سببان اثنان. "يواصل النظام العراقي امتلاك وإخفاء بعض أكثر الأسلحة فتكا والتي لم يسبق ابتكارها... وقد ساعد ودرب وآوى إرهابيين، من ضمنهم عناصر القاعدة." إن اقتران الأمرين هو الذي يشكل تهديداً: فالعراق ينتج أسلحة ثم إنه يستطيع أن يضعها على ذمة الإرهابيين مرتكبي اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر.

ينبغي القول في البداية بأن الإثبات الأول يحتوي على مبالغة واضحة للعيان: فالعراق بداهة بعيد عن كونه البلد الذي ابتكر أشد الأسلحة فتكاً في العالم. ويمثل بوش هنا دور المتواضع: فهذا الشرف يعود إلى البلدان الغربية التي توجد في مقدمتها الولايات المتحدة نفسها. لكن لنتجاوز الأمر: هل كان العراق يمتلك مثل هذه الأسلحة عشية التدخل؟

المقصود بـ "أسلحة الدمار الشامل" ثلاثة أنواع من المنتجات: الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية. من المحقق أن العراق لم يكن يمتلك الأسلحة النووية: فبعد تدمير إسرائيل لمنشآته النووية وبفضل مراقبة أرضه عن طريق القوات الغربية، لم يستطع استعادة برنامجه. وعلمنا منذ نهاية الحرب أن التهم الخاصة برجوعه ذاك لم تكن ثابتة. ومن المحقق أيضا أن العراق قد سبق وأن أنتج أسلحة بيولوجية، لكننا نعلم كذلك أن هذه الأخيرة لا تدوم نجاعتها طويلاً، بينما يعود إنتاجها إلى سنوات عديدة. لو أن تلك الأسلحة ما زالت موجودة لأصبحت غير صالحة للاستعمال. أما فيما يخص في النهاية الأسلحة الكيمياوية التي سبق وأن صنعها العراق أيضا فقد وقع التخلص منها على إثر حرب الخليج الأولى أي حرب 1991. ولم تقدم أي حجة قابلة للتصديق حول الوجود الفعلي لتلك الأسلحة، لا قبل ولا أثناء ولا حتى

بعد التدخل العسكري (إنني أكتب هذه الجملة يوم 19 جوان / حزيران 2003).

وبالمقابل فقد تم تقديم حجة معاكسة: أي على فرض أن العراق قد امتلك مثل تلك الأسلحة فهو لم يستخدمها. ومع ذلك توفرت له فرصة استخدامها: فقد تم الاعتداء عليه وكان مستوى تسلحه متدنياً بالنسبة إلى أنواع السلاح الأخرى كما أن حاكمه صدام حسين يعلم أن لا شيء لديه ليخسره ولم يكن من النوع الذي يجادل حول المسائل. فلماذا لم يسع إلى الدفاع عن نفسه بكل الوسائل وبالأسلحة الكيمياوية المتوفرة مثلاً؟ يوجد من بين الأجوبة الممكنة هذا الجواب: لأنه لا يمتلك هذه الأسلحة.

ويوجد جواب آخر ممكن وهو أنه لم يكن يرغب في ذلك. فهذا النوع من السلاح ذو حدين: إذا استخدم، لا بد من تكبد آثاره. غير أن صدام حسين مهما كان معتداً بقوته فهو لم يكن في مقدوره أن يتجاهل أن الولايات المتحدة (أو بريطانيا العظمى أو إسرائيل، إلخ.) تمتلك الأسلحة نفسها وبكمية كبيرة وبنوعية أرقى؛ وكان من المتوقع في هذه الصورة أن يكون الرد مروعاً. في الواقع، لا يمكن استخدام هذه الأسلحة إلا ضد الأضعف وضد من لا يمتلكها — مثلما هو شأن إيران أو المجموعات السكانية الشيعية أو أكراد العراق أنفسهم —،

وليس ضد قوة متفوقة. لكن سواء أكانت المسألة مسألة قدرة أو مسألة إرادة، هناك شيء مؤكد وهو أن مثل تلك الأسلحة لا تتوقع المخاطرة باستخدامها ضد الولايات المتّحدة وحلفائها .

إن الحرب على الإرهاب الإسلامي أمر يخص الدفاع المشروع: فالبلدان الغربية (مثل بعض البلدان الأخرى) التي تعرضت للاعتداء تريد اليوم حماية نفسها. لكن هل كان العراق يساعد الإرهاب العالمي ولا سيما شبكة القاعدة؟ هنا. يكون الجواب بالنفي المطلق. فلا أحد استطاع أن يقدم أية حجة مقنعة إلى اليوم الأمر الذي كان معروفاً هو أن الحكومة العراقية كانت تقدم منحاً لعائلات الفلسطينيين الانتحاريين. أي الفلسطينيين الذين يضحون بأنفسهم في عمليات قتل. من الممكن ومن الواجب إدانة التشجيع على هذه الأعمال الذي تأتي بهذه الصورة. لكننا لا نستطيع أن نخلط بين هذه الممارسات اليائسة المحصورة في إطار محدد، والاعتداءات الإرهابية في البلدان الغربية. ومن ضمنها اعتداء الحادي عشر من سبتمبر 2001 الذي سببته دوافع إيديولوجية بحتة.

بالإضافة إلى ذلك، تبدو هذه الصلة بين صدام حسين وأسامة بن لادن بعيدة الاحتمال على الصعيد الإيديولوجي. كان النظام العراقي في البدّاية لائيكيا، لذلك فقد جلب لنفسه لعنات الإرهابيين الإسلاميين. وكان هؤلاء يجندون متطوعيهم

من بلدان أخرى مسلمة ومن العربية السعودية أولاً. إن الربط بين الاثنين لم يكن له أن يحدث إلا في ظروف قصوى، أمام عدو مشترك واضح تماماً: أي في أثناء الحرب على العراق. يمكن أن نشك في أن التدخل الأمريكي قد أضعف الإرهاب بجد.

الحرب على الإرهاب ليست بسيطة بل هي مهمة تتطلب الصبر والصلابة. قارنة بالحرب على العراق التي كانت سهلة وكان يكفي قصف البلاد وسحقها تحت قوة في غاية التفوق. هل كان من الممكن إلصاق شعار مناهضة الإرهاب بذلك التدخل؟ من الصعب استبعاد الشعور بأن المسألة كانت تتعلق هنا باختيار الأمر السهل وبالرغبة في طمأنة الرأي العام الخاص بالطرف المعني: وكالمعتاد نبحث عن المفتاح تحت المصباح وليس حيثما فقدناه!

بما أن الأسباب الأولى المذكورة — مثل امتلاك أسلحة الدمار الشامل والعلاقة مع الشبكات الإرهابية — لا تبدو مقنعة، فإن المجال قد فتح على مصراعيه لنظريات المعادين للحرب الذي اجتهدوا في البحث عن أسباب خافية لا يعترف بها على الأرجح. فقد تم التساؤل مثلاً عن احتمال أن يكون الأمر متعلقاً في الواقع بمحاولة جديدة لتجسيد المسيحية الغازية. ألم يستخدم بوش نفسه عبارة «حرب صليبية» ليصف

مشروع تدخله ثم ألم يخبرنا في الوقت نفسه بأنه يصلي كل يوم ويحفز معاونيه على ممارسة نفس الشيء؟ ويخيل لي مع ذلك أن الجمهور الأوروبي والفرنسي منه خاصة المعتاد على الفصل الصارم بين الكنيسة والدولة، يميل نحو المبالغة في تقدير الدور الواقعي للتعليل الديني. وإذا كان الرئيس الأمريكي يعترف بأنه مسيحي فإن معاونيه ومستشاريه القريبين منه، الحاسمين بالنسبة إلى توجه مساره السياسي لا يتصرفون مثله. لم توافق أية سلطة رسمية في الكنيسة المسيحية على الحرب؛ بل على العكس؛ عديدة هي الشخصيات — بدءا بالبابا — التي أدانتها وحاربتها. وقد تراجع جورج بوش نفسه في خطاباته عن عبارة "حرب صليبية".

وقيل أيضاً بأن السياسة الأمريكية قد جعلت نفسها — في منطقة الشرق الأوسط كلها — في خدمة مصالح إسرائيل وبأن التدخل في العراق كان أول خطوة نحو تسوية الصراع الإسرائيلي — الفلسطيني. من الصحيح أن الخط الذي انتهجته الحكومة الإسرائيلية الحالية يبدو مستفيداً من الدعم الأمريكي الدائم وهو واقع قد عمل من أجله في السابق لصالح زعماء الليكود مستشارون في الرئاسة على مستوى عال مثل بول فولفويتز أو ريتشارد بيرل. ومن الصحيح أيضاً أن الزعماء الأمريكان، عن طريق مساندتهم اللامشروطة للحكومة الإسرائيلية، يجنون فائدة لا يستهان بها

على الساحة الداخلية: إذ يمكن أن يتهم كل نقد لسياستهم بمعاداة السامية وهي إحدى أكبر المؤاخذات المشينة التي من شأنها أن توجد اليوم في البلدان الغربية. لكن حقيقة أن نتصور أن الخيارات الراهنة للولايات المتحدة ناتجة عن دسيسة لصالح دولة أخرى أمر قد يكون متعلقا بوسواس فكرة المؤامرات. ولئن كانت الإدارة الأمريكية غالباً ما تعطي انطباعاً بأنها تنسج على منوال الوزير الأول الإسرائيلي شارون الذي يسوي كل المسائل السياسية بواسطة القوة العسكرية. فهي تخدم قبل كل شيء — ولنصدقها — مصالح بلادها هي .

وإذا قلنا إن كل هذا التدخل لم يتم إعداده إلا للاستئثار بمدخرات النفط العراقية وتمكين الشركات الأمريكية من الاستفادة منه وهي شركات يديرها أصدقاء للحكام الحاليين ؟ فإن هذا النوع من التفسير يوفر مزية البلاغة الخطابية للتقليل من قيمة هؤلاء الحكام أنفسهم عندما نسند إليهم مصالح مادية دنيئة مخفية وراء أقوالهم السخيفة. كما أن هذا النوع من التفسير يقتدي بشكل الحجة الماركسية المألوفة التي يحدد المادي بحسبها الروحي ويفسر الاقتصادي السياسي. وكان هذا التفسير مستعملا بوفرة من قبل حكام البلدان الشيوعية القديمة المنتقدون للغرب والذين اتهموه بالاستمرار في تكريس مصالحه الأنانية باسم المبادئ الراقية. وهو أمر على جانب من التناقض لأن هؤلاء الحكام أنفسهم كانوا يدحضون عن طريق أفعالهم

القاعدة الماركسية: كانوا يقودون اقتصاد بلادهم نحو الكارثة حتى يمتثلوا لعقائد سياسية معينة. وفي الوضعية الراهنة. لا يمكن للحاجة إلى النفط وإلى الربح أن تفسر كل شيء تفسيراً قاطعاً. فثمن الحرب نفسها غال جداً والاحتلال الذي تسببت فيه مدمر وكل ربح في ثمن النفط قد يجد نفسه ملغياً مسبقاً عن طريق التكاليف العسكرية. من المؤكد أن الولايات المتحدة مستهلك كبير للنفط ومن مصلحتها أن تراقب جزءاً من المدخرات العالمية لكنها تستطيع أن تفعل ذلك دون شن حرب. ولا ننسى كذلك أن البلدان المنتجة تحتاج إلى عملية البيع بما أنها تستخلص من النفط أهم مداخيلها. فمصالح هؤلاء وأولئك تتلاقى دون الحاجة إلى إشعال حرب .

وهناك أسباب أخرى غير معلنة تعزى كذلك إلى الإدارة الأمريكية. من المؤكد مثلا أن الشعوب تحب الزعماء الذين يقودون بلدانهم نحو الانتصار العسكري. ألم يغز بوش العراق ليضمن إعادة انتخابه؟ من المؤكد أيضا أن القوة العسكرية تسعى إلى البرهنة على منفعتها في نظر السلطة السياسية، مثلما يرغب صانعو الأسلحة في إثبات فعالية منتوجاتهم. ألم تعلن الحرب تحت ضغطهم المزدوج من أجل اختبار الأسلحة الموجودة والحصول في الوقت نفسه على اعتمادات للتخطيط لصنع أسلحة جديدة والتدليل للجميع على ضرورة وجود ميزانية عسكرية ضخمة؟ ثم ألا يريد بوش الابن على صعيد

شخصي وغير واع تقريباً أن يثبت لأبيه أنه يستطيع أن يأتي شيئا أفضل مما أتاه أبوه؟ أو أن يثأر لإهانة الحادي عشر من سبتمبر؟ كل هذه الدوافع واردة بالتأكيد. وسيحاول كل طرف الإفادة من الحرب: بدءا بالشركات النفطية والمختصين بإعادة الإعمار وصانعي الأسلحة إلى فريق الرئاسة الطامح إلى الانتخابات. لكن هذه الأسباب غير المعلنة لا تكفي لتفسير إعلان الحرب: فالسياسة الجماعية لا تقرر تبعا للمصالح الخاصة وحدها. ومن الأجدر الرجوع إلى التصريحات الرسمية التي تجرى على كل حال لإخفاء الحقيقة وحسب.

وفيما وراء المزاعم المتعلقة بالأسلحة الخطرة والارتباطات بالإرهابيين، قد قدم رئيس الولايات المتحدة دائما تبريرين اثنين لقراره: فهو يهدف من خلال ذلك الفعل إلى جلب الحرية للآخرين وضمان الأمن لبلاده. وهو على سبيل المثال يركز طويلا في خطابه – البرنامج يوم 26 فيفري / شباط 2003 أمام معهد المؤسسة الأمريكي American Entreprise Institute على الحسنات التي يمكن لهذه الحرب أن تقدمها للخصم وللأجوار فيما وراء ذلك: "يمكن للعراق محرراً، أن يبين كيف تستطيع الحرية أن تغير هذه المنطقة" وفي نفس الوقت، يخدم هذا العمل المصلحة القومية التي تتمثل هنا في التصرف على نحو يمنع قيام أي نظام مصمم على معاداة الولايات المتحدة وقادر على صنع

أسلحة خطرة. إن الرئيس وكذلك مستشاريه متفقون على الإقرار بهاتين الغايتين : "قضية الولايات المتحدة صائبة وعادلة وتعني توفير الحرية لشعب مقموع وتحقيق الأمن للشعب الأمريكي." فمن يستطيع أن يناهض مثل هذه المشاريع؟ كما أن الهدفين يبدوان مترابطين دوماً: "تسير مصالح الولايات المتحدة في مجال الأمن وكذلك تعلقها بالحرية في نفس الاتجاه".

لا يمكن أن تفاجئنا حقيقة أن يدافع حكام بلد من البلدان عن المصلحة القومية وأن ينشغلوا بالتالي بمسائل الأمن: فقد تم انتخابهم من أجل ذلك الأمر المستحدث هو توفير الحرية للشعوب الأخرى. لذلك يشدد المدافعون عن السياسة الأمريكية الراهنة على هذه المسألة. ويكتب على سبيل المثال روبير كاغن Robert Kagan وهو مناصر إيديولوجي مسموع ومؤلف دراسة لقيت نجاحاً هي Of Paradise and Power (القوة والضعف): "بقدر ما يؤمن الأمريكيون بالقوة فإنهم يرون أن على هذه الأخيرة أن تكون وسيلة من أجل الدفع بمبادئ حضارة ليبرالية ونظام ليبرالي." (ص. 41). أمام هذا الزعم، لا يمكننا أن نتوانى عن طرح السؤال التالي: هل يساير الأمن المحلي دائماً الحرية لدى الآخرين؟ وهل عليهما أن يتوافقا؟

لنطرح أولا المسألة المتعلقة بواقع الأمر. هل من الصحيح أن الرغبة في فرض ديمقراطية ليبرالية لدى الآخرين قد سيطرت على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأن مثل هذه السياسة قد خدمت دائما في الوقت نفسه مصلحتها؟ الإجابة عن هذين السؤالين — لا بد من الإقرار بالأمر — هي النفي. ففي أمريكا اللاتينية مثلاً تصالحت الحكومة الأمريكية لعدة سنين مع الديكتاتوريات العسكرية — عندما لم تساهم في تنصيبها. ولا يبدو أن فكرة إشعال الحرب لإرساء نظام أكثر ديمقراطية في هذا المكان أو ذاك قد مرت في وقت ما بذهن رئيس أمريكي في تلك الحقبة. بل إن الولايات المتحدة تقيم في آسيا أفضل العلاقات مع بلدان يصعب اعتبارها تجسيداً للديمقراطية الليبرالية مثل الباكستان أو العربية السعودية. وهل في مقدورنا أن نقول بأن ما يوجه السياسة الأمريكية إزاء الفلسطينيين هو مجرد هاجس ضمان الحرية لهذا الشعب ومجرد مبادئ الحضارة الليبرالية؟

من السهل تفسير أسباب هذه الخروقات لقاعدة "الحرية للآخرين": إذ لا شيء إطلاقا يثبت أن تلك الحرية تنمي الأمن الداخلي في الولايات المتحدة وتخدم بالتالي مصلحتها القومية. إن الشعوب التي تعبر عن نفسها بحرية قد تكون لأسباب إيجابية أو سلبية معادية للولايات المتحدة. لنأخذ كمثال بعض الدول التي يكون سكانها عربا ومسلمين مثل مصر

والأردن. لو امتلك "الشعب" السلطة فعلا في هذين البلدين، سوف يسلك رموزها سياسة أقل مناصرة بكثير للولايات المتحدة من تلك التي ينتهجها حكامهم الحاليون الذين لا يترددون في الحد من الحريات المدنية وفي تدعيم سلطات البوليس. أليس من السذاجة تقريبا الاعتقاد بأن كل شعب يعبر عن نفسه بحرية هو شعب يؤيدنا؟ وماذا لو تمسك الشعب بمثل أعلى آخر؟ لو سمح للشعب أن يعبر عن نفسه في الجزائر، لأصبحت البلاد جمهورية إسلامية ؛ وإذا لم يتحقق هذا الاحتمال فذلك راجع إلى تدخل الجيش. وربما لا تختلف حالة تركيا عن ذلك كثيراً. ففي العالم المعاصر مثلما لاحظ ذلك ريجيس ديبريه غالباً ما يقوم الخيار بين ديمقراطيات إسلامية (معادية للغرب) وديكتاتورية لائيكية (مناصرة له). والحال أن الأمر عندما يتعلق بضرورة الاختيار بين الديمقراطية بالنسبة للآخرين والأمن الذاتي. الكل يختار الأمن.

هذان الهدفان أي الأمن والحرية ليسا متنافرين من ناحية المبدأ. لكن بالرجوع إلى الوقائع. غالبا ما يكون التوفيق بين الوسائل التي تستخدم لبلوغها عسيراً. فالمحافظة على الأمن تتطلب استعمال القوة، أي استعمال القوة العسكرية ؛ فالحرية التي تتيح للشعب التعبير عن إرادته يمكن أن تؤدي إلى إرساء ديمقراطية ليبرالية. والحال أن استخدام القنابل والفكر

الليبرالي لا يتوافقان. ولنذكر بأن الليبرالية السياسية قد تولدت عن ضرورة التسامح الديني. وهي تبدأ من اللحظة التي نتخلى فيها عن فرض ديانتنا على الآخرين بالقوة — وإن كنا على اقتناع بأنها أفضل ديانة بين كل الديانات — إن الفكرة الليبرالية تقف من جانب الإقرار بالتنوع ومبدأ دعهم يعيشوا ودعهم يفعلوا laissez-vivre et laissez-faire.
وعندما نذهب إلى الآخرين من أجل أمننا الذاتي، ونفرض عليهم نظاما نعتبره الأفضل. فإننا نغادر زاوية النظر الليبرالية وندخل في المنطق الامبريالي .Impérial و"الامبريالية الليبرالية" التي يتحدث عنها كاغن Kagan هي في حدها الأقصى تناقض في التعبير يستحق أن يشغل مكانا إلى جانب عبارات أخرى تقلد اللغة الجديدة التي كشف عنها أورويل Orwell. ومن المؤكد أن هذا الأخير لم يتخيل أن هذه الصيغة المدانة (مثل "الحرب هي السلام" و "الحرية هي العبودية") لها اليوم مثل هذا العدد من المطبقين. بدءا بـ "القنابل الإنسانوية" Bombes humanitaires لفاكلاف هافيل Vaclav Havel إلى "الحرب الرحيمة" للجنرال الأسبق جاي غرنير Jay Garner أو "القومية ذات النزعة الكونية" لـكاغن.

ليس صحيحا أن الهدفين يسيران دائما على المستوى نفسه كما أنه لا يجب وضعهما على نفس الصعيد. إن المعيار

الحاسم هو المصلحة القومية وهو والحالة هذه الأمن الداخلي. فإرساء نظم ليبرالية لدى الآخرين شيء إيجابي إذا كان ذلك يخدم الهدف الأول، وهو سلبي إذا أعاقه. وإذا وضعت الحكومة الأمريكية "تحرير الشعب العراق" في المقدمة بمثل ذلك الإصرار فلأن لغة الفضيلة متفوقة على لغة القوة. كانت الإمبراطورية السوفييتية تعلم ذلك جيدا فكانت تعلن دائما أنها تناضل من أجل حرية المضطهدين ونشر السلام بين الشعوب. إن المثل النبيلة سلاح خطابي arme rhétorique رهيب، لا يمكن أن يسمح لنفسه حتى قائد أكثر الجيوش قوة في العالم أن يتجاهله. فهي تمنح الحماس للجنود وتثبط العدو عن المقاومة وتستحوذ على تعاطف الغير .

إن تأكيد هذه المثل – بالمقابل – أمر لا يتبع الخبث بالضرورة. فنظام صدام حسين كان ديكتاتورية فظيعة بالفعل لا يتأسف على سقوطها اليوم أحد : وفي هذه الحالة الواضحة لم يوجد خلاف بين الأمن الذاتي والحرية للآخرين. لكن إذا أردنا – ببساطة – أن نناقش المبادئ الخاصة بسياسة ما. يكون من الأفضل تسمية الأشياء بأسمائها وتحديد التراتبيات الحقيقية بدلا من الانتشاء بالصيغ الجميلة. ليس في الدفاع عن المصلحة القومية وعن الأمن ما يعيب عندما يستطيع أن يتطابق مع تطوير الأنظمة الليبرالية في جهة خارجية، بل إن الأمر سيكون أفضل. إن ما تختص به السياسة الأمريكية

الراهنة ليس مجرد تبني هذه الأهداف، بل هي الوسائل التي اعتبرت مشروعة من أجل بلوغها ونعني التدخل العسكري الذي لا صلة له بالدفاع الشرعي: وهو ما سمي بـ " الحرب الاستباقية".



السلفيـون الجـدد

قد أصبح من الواضح أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة يوجهها دائما مثل أعلى ديمقراطي. لكن هذا التوجه مكرس أحيانا. ولهذه الحجة قوة إقناع كبيرة. ألا يجب علينا أن نكبر وأن نساند بلادا تعلن أنها تسعى إلى الإطاحة بالطغاة وتركيز الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان؟

.

غالبا ما صرح منظرو الدولة الأمريكية أن بلادهم — كما بالنسبة إلى "الشعب المختار" في التوراة — تعتقد أنها مدعوة إلى فرض الخير Le Bien في أنحاء العالم. وقد تحدث جورج كينان G. Kenna ، واضع التصور الخاص بسياسة "التصدي" للاتحاد السوفيتي عن "مسؤوليات التوجه المعنوي والسياسي التي أراد التاريخ بالتأكيد أن يفوضها إلى الولايات المتحدة" (انظر كاغان Kagan ، ص. 95). قد ناب

التاريخ هنا عن الله. وها هو قادر على تحديد المشاريع والنوايا. أية دلالة تكشف عن هذه المشاريع والنوايا؟ بمنح الولايات المتحدة نفوذاً يفوق ذلك النفوذ الموجود لدى البلدان الأخرى، تتحول القوة هنا شيئا فشيئا إلى حق.

في الوثيقة الرسمية التي نشرها البيت الأبيض يوم 20 سبتمبر / أيلول 2002 وعنوانها: استراتيجية الأمن القومي The National Security Strategy، قد وضح الرئيس بوش الطبيعة الراهنة لذلك "الانتخاب": "تملك الإنسانية اليوم بين يديها الفرصة لضمان انتصار الحرية على أعدائها. الولايات المتحدة تفتخر بالمسؤولية التي تتحتم عليها لتأدية هذه الرسالة الهامة". لكن الاستنتاجات التي يتوصل إليها بوش جديدة: يجب الانتقال من الدفاع إلى الهجوم. ويتابع قائلاً : "إننا مصممون على دعم الكرامة الإنسانية وحرية العبادة وحرية المعتقد [الفكر]." إن دعم هدف بمثل هذا السمو يفسر اللجوء إلى أي وسيلة كانت وإلى الحرب خاصة.

ما هو الحقل الفكري الذي يندرج فيه هذا المشروع السياسي؟ غالبا ما يقال بأن برنامج ج. و. بوش أو هذا الجزء من برنامجه على أي حال معد من قبل فريق من المحافظين الجدد. غير أن كلمة (محافظ) غير مناسبة هنا على الإطلاق

مثلما لاحظ ذلك من جهة أخرى أحد هؤلاء المحافظين قائلاً: "لا يريد المحافظون بأي شكل من الأشكال أن يدافعوا عن نظام الأشياء كما هو بوصفه قائما على التراتبية وعلى التقليد المكرس ورؤية متشائمة للطبيعة الإنسانية." (فرنسيس فوكوياما، وول ستريت جورنال Wall Street Journal، 24 ديسمبر / كانون الأول 2002.) ويؤمن هؤلاء المفكرون بإمكانية تحسين الإنسان والمجتمع بصورة جذرية، ويلزمون أنفسهم بصورة فاعلة بهذه السيرورة. لكنهم في هذه الحالة لا يستحقون كلمة (محافظون) — لا البادئة – néo ولا البادئة paléo[1]. والكلمة الأكثر دقة لتعيينهم هي على الأرجح كلمة السلفيون الجدد: إنهم (سلفيون) لأنهم يستندون إلى الخير المطلق Bien absolu الذي يريدون فرضه على الجمي؛ و(جدد) لأن هذا الخير موجود، وليس ذلك بفضل الله، بل بفضل قيم الديمقراطية الليبرالية.

ما من عنصر جديد حقاً من بين هذين العنصرين، لكن الجمع بينهما بالمقابل مستجد. يؤمن السلفيون الجدد بالقيم المطلقة فهم يرفضون النسبوية المحيطة والأعذار التي يقدمها أنصار التعددية الثقافية لتفسير تشويهات الديمقراطية وكذلك اللغة الخشبية "للصحيح بالمعنى السياسي". لكن بما أنهم ليسوا محافظين فهم يسعون إلى نشر مثلهم الأعلى في العالم بواسطة القوة: إنهم يذكرون أكثر — من هذه الزاوية — بروح

"الثورة الدائمة". ويمكن البحث عن أصول هذا الجانب من تفكيرهم في اليسار الثوري المضاد للستالينية؛ فدانييل كوهن بنديت[2] قد أخطأ وقد أصاب عندما وصف هؤلاء المنظرين بـ "البلاشفة". وبحكم انتقادهم للمثل الأعلى البلشفي، فقد حافظوا على البنية الفكرية المميزة لأصحاب النزعة التطرفية[3]. أي لا بد من إعادة صنع العالم ولا بد من حل مشاكله بصورة نهائية أي بواسطة السلاح عند الاقتضاء، وعلى الحرية أن تنتصر. وليس من قبيل الصدفة أن نجد من بينهم، سواء في الولايات المتحدة أو في فرنسا، عدداً من التروتسكيين أو الماويين القدامى: إن نفس عقلية التدخل التي ترفض الخضوع لنقائص هذا العالم تنكشف هنا وهناك. وكذلك نفس الجاذبية نحو العنف والعمل الأممي النزعة.

إن تصدير الثورة الشيوعية في القرن العشرين، مدعومة عند الاقتضاء من قبل الجيش الأحمر، هو التعبير السابق عن هذه البنية الفكرية — لكن من الصحيح أن المثل الأعلى المنشود كان مختلفا. ولم تكن عملية تصدير الثورة العملية الأولى مع ذلك. خلال القرن التاسع عشر، دخلت قوتان أوروبيتان مثل فرنسا وبريطانيا العظمى في حروب استعمارية بتعلة وجوب جلب الخير للجميع. فهذا الخير يعادل ما يسمى "الحضارة"؛ وباسمها يفرض المستعمرون هيمنتهم على البلدان الإفريقية والآسيوية. وقبل ذلك كانت فيالق نابليون تحمل أفكار الثورة

الفرنسية على رؤوس الحراب. فالمثل الأعلى والقوة كل منهما يكفل الآخر بالتبادل في كل مرة .

في التقليد الأسبق كان يشكل هذا الالتقاء قاعدة النظام اللاهوتي – السياسي. وكان هذان العنصران مرتبطين ارتباطا لا يقبل الانفكاك: كانت الملكية royauté تجد في الحق الإلهي شرعيتها وكان القانون الديني يشكل أساس القانون البشري. إن بعض الهرطقات المسيحية والألفية بالذات – داخل المذهب المسيحي – هي التي تعلن القدوم الوشيك للفردوس على الأرض وتصرح بأن كل الوسائل صالحة لتعجيله واليوطوبيات الشيوعية وريثة لهذه الحركات الألفية التي تغير هدفها النهائي. وكذلك هو الشأن بالنسبة إلى الدعوات الألفية الراهنة: فما تطمح إلى فرضه ليس الحياة في روح المسيح بل هو مجموع القيم التي تجسدها الولايات المتحدة أي إلى فرض بديلة Variante للديمقراطية الليبرالية.

فالفكر الذي يحرك هذا الجانب من السياسة الخارجية الأمريكية ليس محافظا أكثر مما هو ليبرالي (بما أنه يفرض الوحدة عوض أن يتيح المجال لبقاء التنوع). هل يمكن القول بأنه ديمقراطي؟ في الماضي التجأت الديمقراطيات إلى هذا الفكر، بما أن بلدين مثل بريطانيا – العظمى وفرنسا قد استخدمتا هذه الإيديولوجيا في حملاتهما الاستعمارية. فعلاقة

هذا الفكر بالديمقراطية ممكنة جداً، لكن هل في الجمع بينهما تناسق مع ذلك؟ في الحقيقة لم تستطع فكرة الديمقراطية أن تثبت نفسها إلا بقدر ما كانت تتزعزع وحدة الشأن اللاهوتي والشأن السياسي. وتمخضت هذه القطيعة التي طالب بها فلاسفة النهضة والعصر الكلاسيكي في أرض الواقع عن بروز الديمقراطيات الأولى: الديمقراطية الأمريكية والديمقراطية الفرنسية، قبل أن تفضي إلى الفصل النهائي بين الكنيسة والدولة. ما معنى هذه القطيعة؟ قد يعتقد شخص ما بأنه يحيا حياة أفخم بكثير من الحياة التي يحياها جاره، ومع ذلك فلا حق لديه في نظام ديمقراطي في أن يفرض بالقوة نمط حياته الخاص على الآخرين. إن الدولة تركز السلم بين المواطنين وتعين حدا أدنى لا يمكن اختراقه (الحد الذي يؤدي تجاوزه إلى الجريمة وإلى الجنحة). لكنها لا ترسم مثلاً أعلى يجبر الجميع على التعلق به. فالديمقراطية بهذا المعنى ليست دولة "الفضيلة".

ونكتشف هذه القطيعة في الحياة الدولية ولو كانت تتجلى في صورة أخرى. من الممكن أن توجد مجموعة سكانية معينة تعتقد دائماً بأن إلهها متفوق على إله الجار وبأنها بالتالي هي التي تحتفظ بالخير الأعظم Bien suprême وليس الجار، وهي تمتنع مع ذلك عن إعلان الحرب ضده لتفرض عليه ذلك الخير. وتعني الديمقراطية أن الشعب هو السيد وأنه

يملك بالتالي حق تحديد الخير لنفسه بدلاً من أن يفرض عليه من الخارج. وبالتالي، عندما تقود القوى الغربية حروبها الاستعمارية باسم الديمقراطية التي تدعي تجسيدها، فإن الوسائل المستعملة تلغي الهدف المنشود. كيف يمكن "دعم الكرامة الإنسانية" للآخرين إذا لم نتركهم يقررون مصيرهم؟ إذا فرضت الحرية على الآخرين فإنهم يستعبدون؛ وإذا فرضت عليهم العدالة، فإنهم يعتبرون أقل قيمة من الآخرين.

ولا يختلط المثل الأعلى للديمقراطية الليبرالية — من جهته — بالمثل الأعلى الخاص بالنزوع إلى المحافظة conservatisme. من الصحيح أن الديمقراطية الليبرالية عندما لا تجعل من أهدافها إقامة الفردوس هنا والآن وضمان الانتصار النهائي للحرية على أعدائها، فهي تتخلى عن التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل، وعن إعطاء الأولوية لتدعيم المجردات abstractions على حساب الأفراد وعن تبرير الميتات الفردية بالأهداف النبيلة التي من المفروض أنها تخدمها (لنذكر مجدداً "القنابل البشرية" و "الأضرار الجانبية"). لكن المثل الأعلى لتلك الديمقراطية الليبرالية لا يتمثل كذلك في الخضوع للعالم كما هو وفي الاكتفاء بتأمله في سكينة. فهي تعارض الطغاة بدورها لكنها تسعى إلى مقاومتهم بوسائل تختلف عن وسائل السلفيين الجدد: أي بإدانتهم العلنية وعدم الاعتراف بشرعية حكومتهم ووضع بلادهم في

موضع احتقار أمام الجميع وعن طريق كل أنواع المبادرات الأخرى الديبلوماسية والسياسية أو الاقتصادية.

لهذا الاختيار — أي اختيار التفاوض على حساب التدخل وسد الطريق بدلا من غزو أرض العدو — سيئاته: فلا بد من انتظار نتائجه مدة طويلة وهذه النتائج لا تضمن المجد البطولي لمنفذيه. لكن عندما نستطيع بلوغ نفس الهدف من خلال طريقين — أي بسرعة بواسطة العنف أو ببطء دون عنف — وإذا نظرنا إلى الأمر من الزاوية الديمقراطية فإن البطء مفضل. ومن الأجدر تجريد العراق من السلاح خلال أربعة شهور دون قتل أحد على أن نجرده من السلاح خلال أربعة أسابيع وقتل آلاف الأشخاص.

وقد تصرفت البلدان الغربية بهذه الطريقة خلال العشريات السابقة إزاء الأنظمة التي تدينها مثل نظام جنوب أفريقيا أو نظام الاتحاد السوفييتي. كيف ساهمت الحكومة الأمريكية في سقوط هذا الأخير؟ لم يعدل ريغن من سياسة سد الطريق أمام "إمبراطورية الشر" بل قد اكتفى بإضافة عنصر المنافسة في مجال التسلح التي ستكشف عن القصور الهيكلي للدولة الشيوعية. ففاز بالغلبة دون أن يطلق طلقة نار واحدة .

يجب أن يطرح للمساءلة ذلك المشروع المتمثل في إعلان الحرب على كل الطغاة وضد كل أنواع الظلم ليس فقط لأنه

متعذر التنفيذ (المهمة تفوق قدرة البشر) وليس لأنه قد يفرض حالة حرب دائمة ويساهم بالتالي في تدعيم كل القوات وكل أنواع البوليس في العالم (وهي نتيجة فريدة من نوعها لمعركة الحرية). وقد أبدى الكاتب الروسي الكبير فاسيلي غروسمان Vassili Grossman، المحلل المتميز للكليانية في القرن العشرين، الملاحظة التالية: "حيثما يطلع فجر الخير، يهلك الأطفال والشيوخ ويسيل الدم." (الحياة والقدر، ص. 382.) لماذا يجب التخلي عن فرض الخير بالقوة؟ لأن الأخطار كبيرة بحيث تفوق الآلام الناجمة عن ذلك الأفراح: فالغاية النبيلة لا تبرر الوسائل الدنيئة. وعدد ضحايا نزعة الخير لا يحد بالنسبة إلى عدد ضحايا نزعة الشر. ولذلك طالب غروسمان بالعناية بالطيبة bonté أكثر من العناية بالخير وبالاهتمام بالأفراد بدلاً من الاهتمام بالمجردات؛ والحال من هذه الزاوية أن كلمات مثل "الديمقراطية" و"الحرية" و "الازدهار" لا تستحق قيمة أكبر من تلك التي تستحقها كلمات مثل "الثورة" و"الشيوعية" و "المجتمع اللاطبقي". إن المثل العليا الباهرة لا تكفي لضمان سعادة البشرية: فعندما يتم العمل على دعمها، "يهلك الأطفال والشيوخ ويسيل الدم" .

لا تتخذ السياسة الخارجية والسياسة الداخلية الخاصتين بالديمقراطية الليبرالية الأشكال نفسها. ففي داخل البلاد يمكن للدولة أن تلتجئ إلى الضغط (أي إلى البوليس) لحماية

سلطتها أو فرض سيادة العدالة. أما بالنسبة إلى التعامل بين البلدان، فالدولة لا تتخلى عن استعمال القوة، لكنها تستعملها لضمان عدم المساس بها وحماية مواطنيها وثرواتهم وليس لفرض نظام مثالي على الجميع. وهنا يكمن الفرق بين الديمقراطيات والدول الكليانية (أو أنظمة أخرى تجسد الوحدة بين الشأن اللوهوتي والشأن السياسي): فالأولى تستعمل قواتها العسكرية بقصد الدفاع الشرعي. والأخرى تستعملها بقصد تغيير باقي العالم. والصراع من أجل كمال الغير — بدلا من كمال الذات — لا يندرج في إطار الأخلاق الديمقراطية. إن مقارنة الحروب الراهنة بالحرب ضد ألمانيا النازية أو اليابان لا تستقيم لهذا السبب: فهذان البلدان قد هاجما بلدانا أخرى كانت تتمتع بحقها الكامل في الدفاع عن النفس بواسطة السلاح. وحقيقة أن تكون الولايات المتحدة، بعد انتصارها على ألمانيا واليابان قد ساهمت في تركيز الديمقراطية هو أمر مشرف جدا بالنسبة إليها، لكنها لم تدخل في الحرب من أجل هذه الغاية.

لذلك يتعارض أيضاً المفهوم المعمم مؤخراً لـ "حق التدخل" مع الروح الديمقراطية. فالحرب في العراق، من هذه الزاوية مطابقة للتدخل في كوسوفو الذي شهد بروز هذه العبارة في الخطابة العسكرية. والفرق بين الأمرين هو أن المتدخلين في يوغسلافيا في العام 1999 اقتصروا على سحب بلد من رقابة

الحكومة المركزية دون طلب قلب هذه الأخيرة؛ بينما كان رحيل حكومة العراق في العام 2003 أمراً مطلوباً. وبالنسبة إلى "حق التدخل" فإنه يريد الاستناد إلى الديمقراطية — لكنه يفعل ذلك على حساب انزياح غير مقبول للمعنى. إن "التدخل" الذي نفكر فيه كان — أولاً — إنسانويا. ومبادرة مساعدة الجرحى والمتألمين في بلد أجنبي لا تهدد السيادة الوطنية في شيء. ثم أثيرت — ثانياً — مسألة حماية المتدخلين على المستوى الإنساني عسكرياً. وأخيراً تأتي الخطوة الثالثة وهي خطوة تناقض روح المسعى الأولي: وتتمثل في تبرير الهجوم العسكري بالرجوع إلى الوضعية التي يرثى لها على الصعيد الإنسانوي وفي التصرف كما لو كانت نتيجة الحرب الأساسية هي العمل على احترام حقوق الإنسان. وهكذا نصل إلى الرائعة chef-d'œuvre، أي رائعة هذه اللغة الجديدة وهي "الحرب الإنسانوية".

هل يعني ذلك — إذا نظرنا إلى الأمر من الزاوية الديمقراطية — أن التدخل العسكري مجرد من كل مبرر عدا مبرر الدفاع الشرعي عن النفس؟ كلا، فلهذا التدخل ما يبرره في تلك الحالة القصوى المتمثلة في الإبادة الجماعية ليس بدافع الحق الوهمي في التدخل، الذي قد يكون منحه طرف من الأطراف لنفسه بل بدافع الواجب نحو الإنسانية. وهنا تنقلب الكمية إلى نوعية. فعندما تباد مجموعة من المجموعات المكونة

للإنسانية. نكون كلنا معنيين ولو لم نكن في عدادها. ولكن ليس كل خرق لحقوق الإنسان — لحسن الحظ — إبادة جماعية، ولا كل طاغية هتل را. ومن الأفضل أن نترك شبح الدكتاتور النازي وشأنه وألا نغالي في المقارنات التي تضللنا بدلا من أن ترشدنا. إن قانون الثالث المرفوع لا دور له في ميدان السياسة. لكن العمل اللاحربي يظل ممكناً: فالديمقراطيات ليست مجبرة حقا على الاختيار بين ميونيخ (جبن الاستسلام) ودريسدن (القصف المدمر).

الهوامش:

(1) néo و paléo بادئتان مشتقتان من اليونانية. تعني الأولى "الجديد" وتعني الثانية " قديم".

(2) Daniel Cohn-Bendit هو أحد رموز حركة ماي / أيار 68، ألماني الجنسية وهو رئيس مجموعة الخضر في البرلمان الأوروبي .

(3) Activistes تعني هذه الكلمة أصحاب النزعة التطرفية (وهي نزعة سياسية تدعو إلى العنف في بلوغ أهدافه).

هشاشة الإمبراطورية



إن الرغبة في فرض الديمقراطية ليست مبرراً صالحاً للحرب: فبالإضافة إلى أن هذه الحجة غير كافية في حد ذاتها فهي تمثل في أغلب الأحيان أخدوعة يتشكل وراءها دافع أكثر تقليدية وهو المصلحة القومية. ومع ذلك فإن هذه الأخيرة لا يجب أن تعتبر بأي شكل من الأشكال أمراً شائناً بما أنها تمثل أول واجب على كل حكومة أن تدافع عنه. وليست سياسة الولايات المتحدة الخارجية استثناء في هذا الصدد، لكنها تملك أيضاً خاصيتين أكثر تميزاً. أولاً: يعتبر هذا البلد مصالحه معنية عبر مساحة الكوكب كلها، كما أنه – ثانياً – مستعد من أجل الدفاع عنها لاستعمال القوة العسكرية فوراً. وغالبا ما يحمل التقاء هاتين السمتين على القول بأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي سياسة نظام الإمبراطورية politique impériale.

إن صفة "إمبريالي" معروفة منذ زمن بعيد بأنها شتيمة ولا أحد يريد تدوين هذه الصفة في علمه. ومثلما لاحظ ذلك ريمون أرون في دراسة نشرت في العام 1959 أن الآخرين هم وحدهم المنعوتون بهذه الصفة. و "الإمبريالية" [النزعة الاستعمارية] هو الاسم الذي يعطيه الخصم والملاحظون للديبلوماسية الخاصة بقوة عظمى. وستسعى القوة المعنية على العكس إلى إنكار ذلك الانتماء إلى هذا النوع المستنكر. لكن هذا الإنكار بدوره لا يستطيع أن يمنع كل شبهة. وقد واصل أرون حديثه قائلاً: "إن اللغة المتسامية لا تكفي لضمان سيادة الحق؛ بل هي تؤمن سيادة الرياء. وهكذا فإن أنصار الإمبريالية سيتقنعون وسيسمون (تحريرا) ما قد سماه الناس خلال عصور خلت بالقمع." (دراسات سياسية، ص.506.) .

ومهما يكن من أمر مصطلح "إمبريالي" فإن سياسة الولايات المتحدة سياسة إمبراطورية بلا ريب. نظرا إلى وجود السمتين المذكورتين؛ مع أن كل السياسات في الأنظمة الإمبراطورية لا تتشابه. فالنزعة الاستعمارية الفرنسية أو البريطانية في القرن التاسع عشر تقدم صيغة أخرى variante من خلال إقامة تراتبية واضحة بين الميتروبول [أي عاصمة الدولة المستعمرة] ومستعمرتها؛ كما أن السياسة التوسعية التي توخاها الاتحاد السوفييتي في القرن العشرين قد جسدت شكلاً آخر. ولا تشبه الإمبراطورية الأمريكية لا هذا الشكل ولا ذاك، فالولايات المتحدة

لا تحتل البلدان الأجنبية ولا تسعى إلى ضمها، بل تكتفي بأن تطالب حكوماتها بعدم معاداتها على الصعيد السياسي أو الصعيد الاقتصادي. وربما تكون عبارة "الهيمنة" هي التي تناسب أفضل من غيرها هذا النوع من الاستراتيجيات الإمبراطورية.

منذ متى تم اعتماد هذا الاختيار؟ كل بلد يسعى إلى توسيع نطاق نفوذه. وقد كانت الولايات المتحدة بلداً كبيراً منذ تأسيسها. لكن بعض الأحداث القريبة العهد ساهمت في تدعيم دورها وإكسابها موقعاً استثنائياً ضمن القوى العظمى نفسها. وقررت انطلاقتها الأولى في أثناء الحرب العالمية الثانية عندما وجدت القوى الغربية القديمة أي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى نفسها مقصاة من المنافسة وعلى مسافة بعيدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وتم بلوغ الدرجة الموالية في فترة تصدع الإمبراطورية المنافسة أي إمبراطورية الاتحاد السوفييتي. مع العلم بأن الولايات المتحدة لم تبق دون خصم في مستوى قوتها فحسب بل إنها قررت بالإضافة إلى ذلك، بعد بضع سنوات من سقوط حائط برلين أن تعرض عن مد يدها، كما يقال، إلى حصص [أسهم] السلام، وأن تفيد بالتالي من عدم وجود سباق نحو التسلح لتتمتع بثرواتها. وعلى العكس من ذلك فإن الميزانية العسكرية في ظل حكم كلينتون قد تضاعفت تقريباً إلى درجة أن القوة العسكرية الأمريكية لم يعد بوسع أحد اللحاق بها.

وقد تم اجتياز المرحلة الثالثة والأخيرة نحو ما يسميه بعضهم "القوة الفائقة" hyperpuissance بعيد الاعتداءات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 . فإلى ذلك الحين، كانت الولايات المتحدة تتصور أن تفوقها العسكري كاف وحده لفرض الاحترام وأن لا أحد قد يجرؤ على مهاجمتها. ولم تحسب حقاً حساب الخطر الذي يشكله الإرهابيون بوصفهم أفراداً مستعدين للتضحية بأنفسهم: بما أنهم قد زهدوا في حياتهم الخاصة، فإنهم لن يخسروا شيئاً ولا يخشون أي رد. إن اكتشاف الولايات المتحدة لإمكانية النيل منها هو الذي جعلها تضيف فصلاً جديداً إلى استراتيجيتها العسكرية وهذا الفصل هو "الحرب الوقائية" وهي الوحيدة القادرة في نظرها على منع الاعتداءات الإرهابية. والحرب في العراق هي النتيجة المباشرة لهذا القرار .

وقد تم تقنين المذهب الجديد عن طريق وثيقة استراتيجية الأمن القومي The National Security Strategy بتاريخ 20 سبتمبر 2002 التي تنص على أن توقيت ومكان الهجوم المعادي المتوقع ولو كانا غير متوقعين، فإن للولايات المتحدة الحق في ضرب أولئك الأعداء المحتملين سواء كانوا إرهابيين أو دولا تؤيد الإرهاب المضاد لأمريكا .إن إدخال هذا المفهوم أي مفهوم الحرب الوقائية ابتداع حقيقي في الحياة الدولية الحديثة: حتى وإن لم تكف القوى العظمى أبداً عن

التدخل في شؤون الدول الصغرى، فإنها لم تجعل أبداً من قرار شن الحرب من جانب واحد بسبب مجرد هجوم محتمل مبدأ مستقلاً. كان إذن عضو مجلس الشيوخ الأمريكي روبير بيرد R. Byrd على حق عندما تحدث بهذا الصدد عن "منعرج في السياسة الخارجية للولايات المتحدة" وعن "مقاربة جديدة بصورة كلية لفكرة الدفاع عن النفس" وعن "مذهب ثوري في الوقاية" (من خطاب أمام مجلس الشيوخ الأمريكي 12 شباط / فيفزي 2003) .

يمكن أن نجد السياسة القائمة على مجرد القوة المتفوقة أمراً لا أخلاقياً. لكن ليس للأحكام الأخلاقية هنا من مكان. ولا يجوز الخلط بين السياسة والأخلاق كما يجب الحكم على السياسة بالرجوع إلى معاييرها الخاصة بها. إن السؤال الصحيح الذي يجب أن تطرحه الحكومة الأمريكية على نفسها هو: هل أن مواصلة الهيمنة العالمية بواسطة الحروب الوقائية هي أفضل وسيلة لضمان أمننا والدفاع عن مصلحتنا؟ هل يحقق سلام الإمبراطورية النظام العالمي الأكثر استقراراً وملاءمة للولايات المتحدة إلى أقصى حد ممكن ؟ إن التدخل العسكري في العراق عام 2003 وهو أول أكبر الأمثلة عن هذه الاستراتيجية يسمح بمشاهدة نتيجة الحرب خارج مكاتب الخبراء أي في عالم الواقع: فليس من الحكمة مدح أو إدانة مذهب ما انطلاقاً من النتائج المؤملة فحسب .

هل أدت هذه الحرب إلى النتائج المطلوبة؟ الهدف المعلن هو كما رأينا قلب الديكتاتورية وتحقيق الديمقراطية. قد تم تنفيذ القسم الأول من البرنامج بسرعة وغمرت الفرحة السياسيين العراقيين المهاجرين ونسبة كبيرة من سكان البلد. أما القسم الثاني فهو أكثر تعقيداً. وينبغي القول بأن في هذا المشروع، منذ البداية، شيئاً من السذاجة بما أنه اعتبر المجتمع العراقي مجموعا غير منظم، من الجائز أن ندخل عليه نظاماً سياسياً جديدا على طريقة إدخال منتوج تجاري. والحال أن المرء لا يجب أن يكون عالم اجتماع محترفاً ليدرك عدم قابلية الأنظمة السياسية للعزل عن باقي البنية الاجتماعية. فالمجتمع يشكل كلاً. مترابط العناصر فنتائج إجراء جديد معين لا تتوقف على خاصياته المستمدة من طبيعته هو فقط. ولو أدخلنا مجرد الحماية الصحية دون المساس بأي شيء آخر ستكون النتيجة ارتفاع مفاجئ لنسبة المواليد. مما سيؤدي بدوره إلى النزوح الريفي وإلى التوترات الاجتماعية. ولو فتحنا الحدود للمنتجات الصناعية. سنقضي على الاقتصاد المحلي للمعاش ونسهل الانزياح من الفقر إلى البؤس. ولو ألبسنا مجتمعاً تقليدياً معيناً القواعد الديمقراطية، لن نكون واثقين من النتيجة. فحسنات كل نظام متكافلة مع سيئاته، وإدخال نظام معين بصورة ميكانيكية قد يسهل أمرا على حساب أمر آخر.

قد أمكننا ملاحظة ذلك سنة 2001 في أفغانستان وسنة 2003 في العراق. استحق نظام طالبان الاستنكار لكن قلبه لم يفض إلى خلق ديمقراطية على الطريقة الأمريكية ولم يكن قلب النظام يستطيع أن يفعل ذلك: نظراً لانعدام المقومات الأخرى لمجتمع ليبرالي. داخل قسم كبير من البلاد، انتقلت السلطة من أيدي طالبان إلى أيدي رؤساء الحرب المحليين؛ وليس من المؤكد أن حياة الأفغان اليومية وحياة الأفغانيات أنفسهن قد تحسنت. وقد ترك قلب الديكتاتورية في العراق فراغاً في السلطة. لم تستطع القوة العسكرية الظافرة أن تملأه. ثم تبعت ذلك فترة اختلال أمني وعمليات نهب زادت وضعية السكان سوءا. وليس في هذا التسلسل ما يدعو إلى الدهشة: فنحن نعلم بوجود ما هو أسوأ من دولة رديئة وهو غياب دولة. إن الفوضى أسوأ من الاستبداد لأنها تعوض تعسف الفرد الواحد بتعسف الجميع.

وبالإضافة إلى ذلك، على فرض أن حكومة ديمقراطية ما انتهى بها الأمر إلى المسك بالسلطة، فلا شيء يضمن أنها ستكون مستوحاة من روح الليبرالية، أو أنها ستحفظ الحريات بالنسبة إلى كل الأفراد. وافتراض أن تكون السلطة في يد الشعب، لا يضمن بأي وجه من الوجوه نتيجتها الإيجابية: إذ يمكن للـ "شعب" كذلك أن يقرر مثلا أن تظل النساء حبيسات البيت وأن يطبق حكم الإعدام والعقوبات الجسدية

بلا تحفظ. ويمكن أن تفرض إرادة الشعب حكومة إسلامية: وهي لئن كانت ديمقراطية بهذا المعنى، لن تساهم في رفاهية جميع السكان.

بل إن مثال كوسوفو الذي غالباً ما يقدم في هذا السياق ليس مقنعاً كثيراً. فالتدخل كان يهدف إلى منع التطهير العرقي (كانت الإبادة المعلنة وسيلة دعاية ولم تكن خطراً واقعياً) وكان من نتائج التدخل أن تم ترسيخه نهائياً، فالصرب من جهة والألبان من جهة أخرى، لا أحد من الفريقين يجرؤ على المغامرة في أرض جاره. كان الهدف هو بناء الديمقراطية بدلاً من ترسيخ الاستبداد، فساهم ذلك التدخل في تركيز إقليم تديره شبكات مختلفة للمافيا. يمثل مكان انطلاق والتقاء plaque tournante للبغاء وتجّارة المخدرات في أوروبا. يقول الصحفي الكوسوفي فيتون سيروا Veton Surroi: "في غياب نظام عمومي وفي غياب البوليس والمحاكم أصبحت كوسوفو أرضاً مثالية للجرائم من جميع الأنواع". (Courrier International، 25 نيسان / أفريل 2003) تبلغ فيها نسبة البطالة 90٪؛ ويعيش الإقليم من الإعانات المالية لا سيما الأوروبية. وهو أمر إيجابي بلا ريب؛ لكن تحول الإقليم تحت حماية منظمة الأمم المتحدة، لتخضع للتمويل الدولي. هل يشكل حقاً نموذجاً للتسوية بالنسبة إلى التوترات بين الأعراق؟ إلا إذا تعلق هدف التدخل بأمر آخر

مختلف تماماً، مثلما يعلن عن ذلك الآن القائد السابق لمنظمة حلف شمال الأطلسي فيسلي كلارك: Wesley Clark "لم يوجد أي هدف خاص ولا مجموعة أهداف في مثل أهمية تماسك منظمة حلف شمال الأطلسي." (ممارسة الحرب الحديثة Waging Moder War ، ص.430) ولكن لا يفوتنا أن نتساءل هل أن المحافظة على مؤسسة ما حتى وإن كانت منظمة حلف شمال الأطلسي تبرر التضحية بالأرواح البشرية؟

تقوم الحرب الوقائية التي تشن بسبب هجوم واقعي. بل بسبب شعور باختلال الأمن. على تقدير متحيز وذاتي بالضرورة. يوشك مثال الولايات المتحدة أن يصبح سهل الانتشار: فإذا قبلنا أن كل بلد يهاجم البلدان الأخرى تبعاً لمجرد تقديراته، ستكون الطريق مفتوحة أمام حرب مستمرة يشنها الجميع على الجميع .

من الصحيح أن أنظمة الاستبداد بغيضة. فالعديد من الأفغان بالأمس ومن العراقيين اليوم في داخل البلاد وخارجها، قد تمنوا التدخل الأجنبي للتخلص من المستحوذين البغيضين على السلطة. لكن هل كانوا مستعدين لتحمل كل نتائج موقفهم؟ لنتخيل وقد أصبحوا في الغد قادة على رأس حكومة جديدة: هل سيقبلون بأن تقرر مصير بلادهم في مكان

آخر غير موطنهم؟ وبأن تعزلهم القوى الأجنبية عندما تكف سياستهم عن إثارة إعجابها؟ بعبارة أخرى، هل إنهم مستعدون في الغد لقبول هذه القاعدة التي تضر بهم — وهي نفس القاعدة التي تتحول اليوم إلى صالحهم؟

أما الهدف الثاني الذي تسعى إليه هذه الحرب فهو الانتصار على الإرهاب وبالتالي تدعيم الأمن القومي. هل من الممكن القول بأن هذا الهدف قد تحقق؟ من المتأكد جداً أن حرب أفغانستان قد خفضت من الخطر المباشر للهجمات الإرهابية. وقد رأينا أن العلاقة بين النظام العراقي والشبكات الإسلامية تدعو إلى الكثير من الشك. وينبغي القول بالخصوص أن الحرب التقليدية — أي القصف والتدمير والاحتلال — ليست الوسيلة المناسبة لمحاربة العدو الجديد. وقد كانت الولايات المتحدة محظوظة إذا صح القول. ذلك أن بلداً مثل أفغانستان قد أعلن أنه يؤيد الشبكة، وبذلك أصبح الرد العسكري التقليدي ممكنا. لكن هذه الطريقة في تحمل مسؤولية الاعتداءات التي تدل مرة أخرى على الحماقة السياسية للمعتدين الذي فضلوا "هز الكتفين" بدلاً من "الاختفاء وسط الطبيعة" توشك ألا تتكرر في المستقبل؛ وذلك من شأنه أن يجعل المعركة ضد المعتدين الإرهابيين أكثر صعوبة. تكمن المشكلة هنا في حقيقة أن الاعتداء يشن من قبل أفراد لا يوجدون من منطقة محددة. وقد أتاحت التطورات التكنولوجية

وضع أسلحة خطيرة في أيدي أشخاص معزولين وليس في أيدي الدول فحسب كما يتوصل هؤلاء الأشخاص إلى الاختباء دون عناء كبير ويتخلصون بذلك من كل رد عسكري. ومن جهة أخرى، فإن نفس هؤلاء الأفراد يفكرون بذلك بكل هدوء في التضحية بحياتهم الخاصة. وهكذا فإن الأعمال الوقائية العادية لا تؤثر فيهم .

تستطيع الولايات المتحدة اليوم الانتصار في أي مواجهة من النوع الكلاسيكي: ذلك يبدو من الأمور الواضحة. لكنها إزاء التهديد الإرهابي تشبه تقريباً الملاكم الذي يحاول سحق البعوض دون نزع قفازيه. وعلى صواريخ الليزر هنا وعلى القنابل الإنشطارية أن تترك مكانها لأساليب أخرى مختلفة تماماً: أي للتسرب داخل الشبكات وعمليات اقتفاء الأثر والتنصت وتجميد التدفقات المالية والاختطاف وإعدام الأفراد الذين يشكلون بوجه خاص خطراً واضحاً والدعاية. وفي الوقت نفسه يجب عزل الإرهابيين عن قاعدتهم دون الرضوخ لأجل ذلك للمساومة، كما يجب إلغاء أسباب الضغينة وأنواع الظلم التي نعتبر مسؤولين عنها والتي تدعم تعاطف السكان مع الإرهابيين. فعندما تعتبر مجموعة سكانية بكاملها أن قضية الإرهابيين عادلة، يكون أمل النجاح في مقاومتهم ضئيلاً: تلك تجربة فرنسا المريرة التي استخلصتها من حرب الجزائر، عندما كان تفوقها العسكري — مع ذلك — لا يقبل المنازعة.

من هذه الزاوية، ليس من المؤكد أن الحرب في العراق قد ساهمت حقاً في استئصال الإرهاب. فالعنف يولد العنف: ورغم شيوع هذه القاعدة فهي مع ذلك صحيحة. سيحس الكثير من المجموعات السكانية العربية والمسلمة أو ببساطة المجموعات السكانية غير الغربية بأن في هذه الحرب إذلالاً لهم بالضرورة. والحال أن الإذلال الواقع أو المتخيل أب التعصب؛ ولا شيء يغذي الإرهاب مثل التقاء قابلية التضحية بتكنولوجيا التدمير التي أصبحت في متناول الجميع. قد عادت الاعتداءات منذ نهاية الحرب؛ فالإرهاب في صحة جيدة.

إن النتائج الإيجابية التي تتوقعها الحرب تظل قريبة فعلاً. وبالمقابل فإن بعض النتائج السلبية لا تقبل المنازعة. وننطلق من الأضرار التي يتكبدها العراق بلداً وسكاناً. لن أسعى إلى منافسة الكتاب القدامى والجدد الذين وصفوا بعبارات تهز الكيان الكوارث التي تسببها الحرب، لكن لا بد من التذكير ببعض الأشياء البديهية؛ فلا يغيب عنا مطلقاً ما تخفي وراءها هذه الألفاظ المجردة — أي حرب وانتصار وتحرير — من أجساد ممزقة ومنازل مدمرة. إن كل فرد فريد ومتعذر تعويضه، ولا ثمن لحياة كائن بشري؛ وإدماج عدد الضحايا ضمن الحسابات الاستراتيجية بذاءة من البذاءات. لا يعيش هؤلاء الأفراد منعزلين بل هم محل حب من قبل أقربائهم

الذين ستتأثر حياتهم بصورة دائمة: وهم مقدر عليهم — رجالا ونساء، آباء وأمهات، أبناء وبنات أن يرددوا في أذهانهم إلى أن يدركهم الموت موت إنسان تعلقوا به أكثر من أي كائن في العالم، لن يعود. أي إله لا يرحم ذلك الذي يقرر بأن تغيير النظام يسوغ التضحية بألف، عشرة آلاف أو بمائة ألف روح بشرية ويسوغ المعاناة التي لا تزول لعدد من أقربائهم يفوق العدد المذكور عشر مرات؟ كيف يمكن للمرء أن يخرج نفسه من المجموعة الإنسانية إلى هذا الحد (أو على العكس، أن يخرج منها المجموعة السكانية "العدوة") ليقرر — مثلما حدث في فترة هيروشيما — بأن ثلث مليون من الأرواح البشرية ثمن معقول دفعه من أجل تعجيل الانتصار؟

بل إن الفصل بين الضحايا المدنية والعسكرية يصبح هنا مصطنعاً: ومن هم هؤلاء الجنود إن لم يكونوا صبياناً كانوا من المدنيين قبل بضعة شهور ونذروا لأن يكتسبوا تلك الصفة من جديد بعد بضعة شهور؟ فيما وراء الحاضر يوجد المستقبل: الجرحى المقدر عليهم أن يظلوا مشوهين ومرضى وعاجزين؛ والأطفال المحكوم عليهم أن يكبروا دن آباء، المنذورون للحزن وللتمرد ولأحلام الانتقام. وفيما وراء الأرواح، وجد إطار العيش: أي المنازل بكل ما تراكم حولها مدة أعوام كإسقاطات للهوية خارج الذات. هناك الشوارع والطرقات التي تصلها؛ هناك البنايات والحقول والمشاهد الطبيعية وقد تحولت إلى

أنقاض وإلى أراض بور وفضاءات مكتسحة. كل ذلك وسواه الكثير من المكابدات التي يعيشها أفراد مجهولون. نقبل بأن نعده أشياء بلا أهمية عندما نختار بلوغ الهدف المرسوم بسرعة بواسطة الحرب بدلاً من بلوغه ببطء عن طريق المفاوضات والضغوط.

كم هو عدد الموتى في أثناء هذه الحرب في العراق؟ نحن نعرف العدد الدقيق للضحايا من الجانب الإنجليزي – الأمريكي – 150 شخصاً -- لكننا لا نعرف عدد القتلى العراقيين. الأرقام الكاملة غير متوفرة – ويمكن أن تحصل لنا فكرة عن الأمر. فعلى سبيل المثال بالنسبة إلى أول هجمة للمدرعات الأمريكية على ضواحي بغداد، وهي هجمة لم تتجاوز الثلاث ساعات. بالنسبة إلى القتيل الأمريكي الواحد قدر عدد يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف قتيل عراقي (لوموند 16 نيسان /أفريل 2003). ويقال إن العديد من الفرق العسكرية العراقية قد دمرت كما لو أنها قد سقطت "داخل آلة لفرم اللحم" وتقدم الفيننشيال تايمز Financial Times للحادي عشر من نيسان / أفريل 2003 التقدير التالي: قتل ثلاثون ألف عسكري عراقي، وقد ينضاف عدد غير محدد من المدنيين. وتلك نتيجة الأربع وعشرين ألف قنبلة التي سقطت والثماني مائة صاروخ التي قذفت وطلقات النار التي لا تحصى: فهل في ذلك ما يدهشنا؟ الأسلحة مصنوعة

للقتل، وهي تقتل. وهل لدينا في الوقت نفسه الحق في أن نتعزى قائلين بأن من الممكن أن تكون الحرب دموية (ولهذا السبب يعتبرها الجنرال جاي غرنير Jay Garner "رحيمة")؟ هل نصبح حقا أصحاب نعم بالنسبة للإنسانية لأننا لم نقتل قدر ما نستطيع من البشر؟

ليس هناك ما يجعل المرء يفتخر بنتائج الحرب أمام العدو ولو كان "سقوط الطاغية" مما يتمنى. ونتائجها بالنسبة إلى الآخرين — أي الشعوب التي بقيت خارج الصراع — ليست كلها إيجابية. من المؤكد ألا أحد — لو ظللنا نفعل ذلك — يشك في التفوق العسكر الأمريكي، ولا أحد سيتحدى الولايات المتحدة في هذا الميدان إلا إذا كان يحب الانتحار. لكن هيبة البلاد لم ترتق أكثر: وهذا الاستظهار بالقوة المحضة واختيار عدم إقامة أي اعتبار للاعتراضات والتحفظات أديا إلى شعور عدائي منتشر. من الصحيح أن المشاعر ليست قابلة مباشرة لأن تتحول إلى فرق عسكرية مصفحة، لكنها تستطيع يوما أن تتيح ردود الفعل العنيفة. ولا أتحدث عن المجموعات السكانية في العالم الثالث فقط، هذه المجموعات التي تجتر الآن ضغينتها، بل إنني أتحدث كذلك عن الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة مثل بلدان أوروبا الغربية التي تضررت فيها الصورة الأمريكية وقد أصابتني الحيرة وشيء من الانشغال عندما قرأت نتائج سبر الآراء (بتاريخ 28 - 29 آذار / مارس

2003) التي تفيد بأن ثلث الفرنسيين فقط أثناء الصراع الدائر يحس بنفسه أقرب على الأرجح من الجانب الإنجليزي – الأمريكي، بينما يفضل الربع منهم انتصار العراق! إنه رد فعل سطحي بلا ريب. لكنه موح: وبخلاف القوى العسكرية، فإن متعهدي الحرب في السوق الدولية لصور الشهرة قد خسروا الجولة .

وأخيراً قد تم إدراك النتائج السلبية في الحياة العامة الداخلية في الولايات المتحدة. ولم تفت أوضاع الحرب أن تثلم بعض مبادئ الديمقراطية (وذلك خطر من الأخطار الدائمة للحرب). وتتعلق إحدى الخروقات اللافتة أكثر من سواها للروح الليبرالية والديمقراطية بمعاملة أسرى الحرب في أفغانستان – وقد أصبحت هذه المعاملة ممكنة في الواقع بواسطة مناخ الحرب الجارية. ولتتخلص حكومة الولايات المتحدة من الالتزامات القانونية التي فرضت عليها منح بعض الحقوق إلى المساجين فقد أبقتهم خارج أرضها، أي في أفغانستان نفسها أو في قاعدة غوانتنامو العسكرية في كوبا. إنها لمطابقة حرفية للقانون – لكن يا لها من خيانة لروحه! كما أن الأمر بالإضافة إلى ذلك لا يتعلق بمجرد حجر بل بمعاملة من الصعب جداً تمييزها عن التعذيب. يقول الخبر الذي تنقله النيويورك تايمز New York Times الصادرة في الثاني عشر من آذار / مارس 2003 بأن المسؤولين الأمريكان

يعتبرون "الحرمان من النوم والتعليق المؤقت للطعام والماء والعناية الطبية" تقنيات مقبولة للاستنطاق. التقنيات المألوفة للـ "ضغط" تتضمن "تغطية رؤوس المشبوه فيهم بأكياس سود مدة ساعات، بلا انقطاع، وإجبارهم على أن يبقوا واقفين أو في حالة ركوع في أوضاع متعبة في جو حار جداً أو شديد البرودة" يتراوح بين أربعين درجة وأقل من عشر درجات. يجبر المساجين على البقاء عراة مدة ساعات طويلة ومغلولي الأرجل والأيدي. إذاً لم يكن ذلك تعذيباً جسدياً، فالتشابه بين الأمرين غريب. وقد استطاع العسكريون الأمريكان أن يتعلموا الفعالية الضعيفة لهذه الأساليب — التي تبرر دائماً بالحاجة إلى الانتزاع السريع للاعترافات لمنع اعتداءات في المستقبل — عن طريق العسكريين الفرنسيين الذين كانوا يعمدون بصورة منهجية إلى التعذيب في أثناء حرب الجزائر. وقد أدى إلى النتيجة النهائية التي نعرفها. لكن يبدو أننا لا نتعلم أبدا من أخطاء الآخرين .

هناك خروقات أخرى — وإن كانت أقل فظاعة — لأشكال حياتية مميزة لديمقراطية ليبرالية تعتبر مؤسفة هي كذلك بدورها. وبواسطة قانون استثنائي أي إثبات الوطنية الباتريوتس أكت Patriot's Act، كانت بعض المجموعات من السكان الأمريكيين (من أصل عراقي وعرب ومسلمين) محل تمييز؛ علقت الحريات العامة: فقد تجاوزت الاعتقالات

الحدود المسموح بها. وأخضعت التليفونات للتنصت وتعددت التهديدات.

وبصرف النظر عن هذه الإجراءات التي اضطلعت بها الحكومة الأمريكية. فإن وضع الحرب هو الذي خلق مناخاً معيناً غير ملائم تقريباً لإثبات القيم الديمقراطية. كان الأمر البارز أكثر من سواه بالنسبة إلى الزائر الأجنبي. طوال النزاع. هو الخفض الرادع للتعددية في مجال الإعلام — وليس هذا الخفض نتيجة لرقابة مفروضة من قبل الحكومة، بل هو نتيجة رقابة ذاتية. تبررها الحاجة إلى دعم العسكريين ومن فرط ما يشاهد المتفرج وما يسمع بعض القنوات التليفزيونية. يخيل له أنها هي التي كانت تقرر شؤون الحرب — نظراً إلى درجة تواري الخبر لصالح الدعاية. من الثابت أن الحالة في أوروبا كانت حالة خاصة: كانت الآراء العامة عموماً مناهضة للحرب؛ لكن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من أن تكون الحليف التقليدي؛ والنتيجة الحاصلة هي أن وجهات نظر متباينة وجدت نفسها جنباً إلى جنب على شاشات التلفزيون أو في الصحافة الكبرى. وبخلاف ذلك، كانت وسائل الإعلام الأمريكية، على العموم، تبدو أنها تقوم بوظيفتها الإعلامية "للإثبات" أو "للنفي" وما يشغلها هو غرس القناعة أكثر مما يشغلها البحث عن الحقيقة. ولا يقتضي مثل هذا الخيار الكذب أو تزييف الوقائع، ويكفي من أجل ذلك انتقاء الأخبار

بطريقة تحسن التوجيه: فالواقع معقد بما فيه الكفاية ليوضح أي أطروحة.

إن صعود ظاهرة اللاتسامح بالنسبة إلى الآراء المخالفة هو كذلك دليل يعبر عن تدهور الحياة الديمقراطية. ويمكن أن تكون نتائجها عنيفة خصوصاً عندما يعلن آيات الله الغربيون أي أولئك الذي يديرون أكبر الوسائل الإعلامية فتوى ضد أي شخصية بارزة قد عبرت عن شجبها للحرب. هل من العادي مقاطعة الفنانين أو الموسيقيين وحرمانهم من البث. ورمي وحرق اسطواناتهم ورميهم بأقذع الشتائم؟ قد مارس المجتمع الأمريكي دائما ضغطا أشد على سلوك الأفراد من ذلك الذي تمارسه مجتمعات أوروبا الغربية، لكن في زمن الحرب يرتفع الضغط ليزيد عدة درجات أخرى إلى حد أنه يبعث على الانشغال.

إن تأجج المشاعر الوطنية لا يسهم في مقاومة النزعة الأقوامية ethnocentrisme وكره الأجانب xénophobie وهما موقفان لا علاقة لهما بالديمقراطية مطلقاً. وقد استنكر الرأي العام الأمريكي رؤية جنود "د" الأسرى، يستعرضهم التليفزيون العراقي؛ لكنه لم ير ضيراً في مشاهدة الجنود العراقيين الأسرى: ولم يكن لهم حق في الاحترام الذي تستوجبه كرامة الأفراد. كما أنه لم يتضايق من تحول خمسين

قائد عراقي إلى ورق لعب. مع الأمر بالقبض عليهم "أمواتاً أو أحياء" – ومن ثم تصفيتهم حسب المتوقع، دون أي شكل آخر للمحاكمة. إن تكاثر أساليب التورية البلاغية هو أيضا مؤثر سلبي. فالقول بأن "فرقة عسكرية قد جردت من رتبها بصورة معبرة" هو أمر على قدر كبير من التهذيب لكنه لا يقل خطراً عن إعلان موت ألف أو ألفين من الأشخاص.

نلاحظ أخيراً تدهوراً آخر يصعب فهمه لكنه أكثر خطراً كذلك بالنسبة إلى الأخلاق الديمقراطية. ويتمثل في إباحة ممارسات غير مقبولة. كما لو أن استعجالية الوضع كانت كافية لتبرير كل شيء. لنأخذ المثال الخاص بحجج إدانة العراق: الخطر النووي الذي كان من المفروض أنه مبرهن عليه بواسطة وثيقتين قد افتضح زيفهما (الوثيقة الأولى وهي عقد مع النيجر والوثيقة الثانية هي تقرير يدعى أنه سري كان في الواقع بحثا لأحد الطلاب). هل كانت السلطات الأمريكية تجهل ذلك حقا أم أنها كانت بدورها تفضل الانتصار على الفوز بالحقيقة؟ إذا نظرنا إلى الفرق التي تقود البلاد لا نستطيع أن نمنع أنفسنا عن التفكير في الأساليب التي أصبحت مستعملة الآن من قبل أعداء الديمقراطية: ونقصد الغوغائية [الديماغوجيا] والتلاعب بالرأي العام وانعدام شفافية القرارات. يبين تاريخ الولايات المتحدة القريب العهد أن الخطر ليس خياليا بالضرورة: ففي هذا البلد بالذات سبق وأن

ازدهرت نزعة ماك كارثي* وهي انحراف خطر للنظام لليبرالي. وينتهي الأمر بطرح السؤال التالي: هل يبرر تدعيم الديمقراطية في العراق إضعافها في الولايات المتحدة؟

الهوامش:

---

* Maccarthysm: نسبة إلى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي J. Mc Carthy الذي عرف بحملاته الضارية المناهضة للشيوعيين التي قادها في الخمسينيات ضد شخصيات سياسية وفكرية عديدة اتهمت بتعاطفها مع الشيوعية. (م)

مديـــح التعدديـــة



تشهد الحرب في العراق على السياسة الأمريكية وهي سياسة لا تخدم كما ينبغي المصلحة القومية للولايات المتحدة. فالانتصار المباشر أمر لا يقبل المنازعة. لكنه ليس الأمر الوحيد الذي يعتد به. ومثلما تفطن إلى ذلك ريمون أرون ملاحظاً أن "عظمة القوة ليست الشكل الوحيد للعظمة" (دراسات سياسية، ص.509) – كما أن النجاح العسكري إذا أردنا أن نزيد على هذا القول – ليس الشكل الوحيد للنجاح. تؤدي هذه السياسة على المدى المتوسط والبعيد إلى تقهقر الحياة الديمقراطية داخل الولايات المتحدة نفسها؛ كما أنها تشوه صورتها لدى بلدان أخرى مغذية نزعة العداء لأمريكا وهي نزعة يمكن أن تصبح خطرة؛ والحسنة المتمثلة في قلب الديكتاتورية تمحي بدورها عن طريق الأضرار المحتومة التي تسببها كل حرب وعن طريق غموض المستقبل السياسي. هذا

الاستخدام للقوة المحضة. دون أدنى انشغال بالأحكام التي سيثيرها، هو في الواقع خطر: فالأفكار والمشاعر التي هي في الظاهر عاجزة، يمكنها أن تطيح بالإمبراطوريات. بل أن هذه السياسة، في حين أنها تؤدي — داخل البلاد — إلى تجريد المشروعات السلمية من الدعم الذي تقدمه للعسكريين أي أنها بالتالي تفقر البلاد. فهي تخلق في الخارج مناخاً متسماً بعدم الاستقرار وبالمخاطر. فاحترام السيادات القومية هو الذي يخدم أمن البلاد أفضل من الحرب الوقائية .

يمكننا بالتأكيد أن نقر أن الحرب مواصلة للسياسة بوسائل أخرى بما أن الأمر يتعلق دائماً بالدفاع عن مصلحة قومية. لكن العكس ليس صحيحاً إطلاقاً: فالسياسة ليست حالة مصطنعة للحرب. بل إن "الوسائل الأخرى" تعني نهاية الشأن السياسي: الحرب هي إقرار فشل والعلامة بأنه لم يبق سوى اللجوء إلى مجرد القوة، بعد أن استنفدت كل الطرق السياسية. عندما ينطق السلاح، تصمت الخطابات؛ في حين أن أمر السياسة يتعلق بالأساس بالخطابات والمحادثات والبحث عن الحل الوسط وعن الإجماع .

بإمكان القوة العسكرية أن تكبح الأجساد لكن آثارها في القلوب وفي الأذهان تظل مستعصية؛ والحال أن السيطرة على هذه الأخيرة لا تقل قيمة من حيث ضرورتها بالنسبة إلى أمن

الولايات المتحدة عن الانتصار في الحرب. يصح هذا الأمر بشكل خاص في المجال المتعلق بالتهديد الإرهابي الذي لا يتجسد في قوة عسكرية منتظمة. من هذه الزاوية كان وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دي فيللبان على صواب عندما صرح أمام مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة في التاسع عشر من آذار / مارس 2003 بأن " في عالم لا تتماثل فيه التهديدات ويتحدى فيه الضعيف القوي، يعتد بالقدرة على الإقناع والقدرة على الارتقاء بالأذهان مثلما يعتد بعدد الفرق العسكرية" .

سوف تحفظ مصلحة الولايات المتحدة بصورة أفضل لو أنها تخلت عن هذه السياسة المليئة بالمخاطر التي من الممكن أن تقودها في المستقبل نحو استعمال الأسلحة النووية من أول هجمة، ولو أنها أيضا تعهدت عوضاً عن ذلك بمنح الشرعية لأفعالها في عيون باقي العالم. لكن ما الذي يضفي الشرعية على سياسة ما؟ قد تباحث المفكرون في الماضي طويلاً حول هذه المسألة بالرجوع إلى مبادئ الحق السياسي. فالأمر لا يعود إلى مجرد الاحتفاظ بالسلطة: فغالباً ما يتم الوصول إلى هذه الأخيرة بواسطة العنف في البداية (حرب الاستقلال هي التي تنظم الديمقراطية الأمريكية مثلما تنظم ثورة 1789 الديمقراطية الفرنسية). وحتى عندما تكون السلطة التعبير القانوني عن الإدارة الشعبية، يكون بإمكانها أن تخطئ:

فرأي الأغلبية ليس بالضرورة مستنيراً ويمكن أيضاً أن يكون ضد روح العدالة. كما أن الأمر لا يرتبط كذلك بالأهداف النبيلة التي نحددها لأنفسنا: سيشك دائماً بأن القوي يستخدم تلك الأهداف لإخفاء مطامعه. فأين إذن سنجد تلك الشرعية؟

إن مونتسكيو هو الذي قدم في القرن الثامن عشر الإجابة في صياغة مختصرة وهي الآتية: "لا يمكن للسلطة التي تعرف حدودها أن تكون شرعية". (الرسائل الفارسية، الرسالة رقم 104). فليس المصدر الأصلي هو الذي يمنح الشرعية، ولا الغاية كذلك، بل هو أسلوب ممارسة السلطة نفسه. أي عن طريق إلزامها بحدود، وبالتالي عن طريق تقاسمها مع الآخرين. يوجد هنا تصوران اثنان يواجه كل منهما الآخر، يرمز التصور الأول إلى الوحدة ويرمز التصور الثاني إلى التعدد. يعتقد التصور الأول بأنه يحتفظ بالخير le Bien ويعتبر بالتالي أن له الحق في فرضه على الجميع. ويأمل التصور الثاني أيضاً أن يكون الأفضل لكنه لا يجيز لنفسه الاعتماد على هذا الأمر ويرى أن توزيع السلطات والفصل بينها مفضلان على توحيدها. لوجود عدة أحزاب قيمة أكثر من وجود حزب واحد حتى وإن كان أفضل حزب بينها. في داخل البلاد، ينجم حصر السلطة عن الاستقلالية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية كما ينجم عن تعدد الأحزاب ومصادر الإعلام أو كذلك عن منح الأقليات

حقوقها. وينجم حصر السلطة في الحياة الدولية عن احترام سيادة الدول الأخرى حتى وإن كنا نمتلك القوة لإخضاعها، وعن احترام المعاهدات والاتفاقيات بين البلدان حتى وإن كان بإمكانها اختراقها. إن القبول بالتعددية هو أفضل وسيلة لحماية الاستقلال الذاتي لكل بلاد ومن ثم الحصول على انضمامها .

لا تملك المعاهدات بين الدول والالتزامات أمام منظمة أممية مثل منظمة الأمم المتحدة فعالية القوانين التي تنظم الحياة داخل البلاد، لكن باعتبار أن هذه المعاهدات تقبل طوعاً الحد من استخدام القوة، فإنها تسهم في تقسيم السلطة في العالم حسب مبدإ التعددية. والحال أن الولايات المتحدة في فترة إشعال الحرب ضد العراق قد تعاملت مع هذه الاتفاقيات الدولية بتحد كبير. لا بد من الإشارة إلى أن الوثيقة المسماة استراتيجية الأمن القومي قد عبرت عن نواياها بوضوح. ويمكن بالفعل أن نقرأ فيها مايلي: "بالرغم من استعداد الولايات المتحدة لبذل كل جهودها للحصول على مساندة المجموعة الدولية، فإننا لن نتردد في التحرك بمفردنا إذا لزم الأمر". وذلك يعني بعبارة أخرى أن الشرعية التي تضفيها منظمة الأمم المتحدة تستر — مستحب لكنه غير ضروري — على القوة. ومن الصعب تقدير التأثير السلبي لمثل هذه التصريحات .

غالباً ما يقال – لمعاكسة المثل الأعلى الخاص بالتعددية في العلاقات الدولية – بأننا لا نلجأ إلى القانون والقواعد والاحترام الواجب علينا تجاه الضعفاء إلا عندما نكون بدورنا ضعفاء. ويكفي أن نكون أقوياء لنخرق تلك الاتفاقيات من أجل أن نلبي رغباتنا مباشرة. والحجة ضاربة في القدم: في هذا الإطار هناك شخصية في جمهورية أفلاطون تستعرض أسطورة جيجيس: Gygès يملك هذا الأخير خاتماً يمكن أن يجعله يختفي عن النظر. مما يعطيه قوة مطلقة(*). كم سيكون عدد الذين – لو امتلكوا خاتم جيجيس – سيضبطون النفس بما فيه الكفاية ليقاوموا نزعة الإغواء؟ كم عدد الذين سيتخلون عن القدرة الكلية omnipotence التي ستقربهم من الآلهة؟ إذا صدقنا الأسطورة "ما من أحد يستطيع أن يكون عادلا بطيبة خاطر. وإذا كان عادلاً فالأمر مفروض عنوة" (ص360). لكن هذا التصور للإنسان ينطوي على خطأين اثنين: أولا لأن مبادئ العدالة ليست ناتجة عن مواضعة conventionمحضة ولأن خرقها يسبب المعاناة الباطنية لمن يقوم بهذا الخرق نفسه، ثم لأن حسن ممارسة السلطة أي الممارسة المتقاسمة partagé تخدم أفضل مصلحة لمن يمارس هذه السلطة عندما تضمن له عناية الآخرين وانخراطهم في مسعى جماعي.

غالباً ما يقال أيضاً إن التعددية لا يعلن عنها بمرسوم بل يجب معاينتها في الواقع، والحال أن الولايات المتحدة تفوق في الواقع من حيث قوتها على الصعيد العسكري كل قوة أخرى على الأرض بل إنها تفوق كل هذه القوى مجتمعة. هل من الواجب، لاستعادة التوازن أن يستأنف السباق نحو التسلح؟ كلا بالتأكيد. أن تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم شيء، وأن تستعمل هذه القوة للتوصل إلى تلبية رغباتها بصورة مباشرة شيء آخر. ليس ما يتعلق به الأمر هنا قيداً جديداً مسلطاً هذه المرة على الحكومة الأمريكية، بل هو حصر — ذاتي إرادي بالنسبة إلى ممارسة السلطة، باسم المصلحة الواضحة للبلاد.

كما نتساءل أحياناً عن احتمال أن يكون عالم يتسم بالتعددية (يقال اليوم "متعدد الأقطاب") محكوما بالمواجهة الدائمة، من خلال سعي كل طرف في كل لحظة إلى التفوق على الأطراف الأخرى. ألا تشجع المساواة في فترة الانطلاق عملية التنافس؟ ثم أليس من المفضل السلام بواسطة الإمبراطورية والخضوع النهائي لأكبر قوة من أجل طمأنينة الجميع؟ لكننا لسنا مجبرين على الاقتصار على هذا الاختيار الفظ، إما الحرب أو الخضوع. في مجال العلاقات الدولية لا ينطبق القول (الانجيلي) المأثور "من ليس معنا فهو ضدنا" الترسيمة التبسيطية "صديق / عدو" الواسعة الانتشار عبثا، لا

تجيد عرض تنوع العلاقات بين البلدان. هذه العلاقات تراوح بين الشراكة الفاعلة والتنافس السلمي، مروراً بالمساهمات الدقيقة أو الحياد. ولن يكون هذا التوازن الدولي حاسماً — بل ألا تفضل مثل هذه المرونة والقدرة على قبول اللامتوقع على نظام محدد بصورة نهائية؟ إنني أتفق هنا مع النتيجة التي وصل إليها كنط، وهي نتيجة غير ملائكية على الإطلاق، تقول بتفضيل "تعايش الدول على تجمعهم في ظل قوة متفوقة على القوى الأخرى"، أي تفضيل التوازن القائم بين الدول، "رغم الصراع الناجم عن تنوعها". على السلام الحاسم الذي تفرضه الإمبراطورية (الأعمال الفلسفية، III، ص.ص. 361 و 362).

بالطبع لن تتخلى أبداً قوة مثل الولايات المتحدة عن استخدام القوة. لكن ذلك لا يعني أن عليها أن تنساق في الاندفاع الذي يمنحه إياها إدراكها بأنها الأقوى، يحرضها زيادة على ذلك اعتقادها بأنها الأعدل. ونادراً ما يحسن النصح متكبر. من مصلحة الولايات المتحدة أن تقبل طوعاً بحدود معينة في استخدام قوتها، مثلما تطالبها — مع ذلك — بعض الأصوات داخل البلاد نفسها وهي أصوات غير معادية لأمريكا إطلاقاً. ولا يجب في هذه الحالة استعمال القوة العسكرية إلا دفاعاً عن النفس في صورة التعرض للاعتداء (مثلما هو الشأن في أفغانستان) أو ضد الحلفاء (مثلما هو الشأن في

الكويت). ويجب في الفترات الأخرى احترام النظام الدولي عسكرياً، مهما كان ناقصاً واحترام السيادات القومية مهما كانت درجة البغض الذي تكنه للأنظمة التي تحتمي بتلك السيادات؛ لكن يجب السعي إلى تغييرها عن طريق الوسائل السلمية — علماً بأن تلك الأنظمة لا تفتقر إلى القوة .

الهوامش:

(ء) مزية هذا الخاتم حسب الأسطورة (أسطورة خاتم جيجيس الليدي) أنه كلما دار إلى باطن الكف غاب لابسه عن النظر وإذا عاد إلى موضعه عاد لابسه إلى الظهور. وجيجيس الليدي هو راع من رعاة مواشي ملك ليديا. تطوع بعد أن اكتشف هذه المزية لمرافقة وفد الرعاة ليحمل التقرير الشهري إلى الملك عن قطعانه. ولما وصل القصر راود الملكة. وكاد معها الملك فاغتاله وانتزع عرشه. (م).

القوة أم الحق؟



قد تم نقد الاستراتيجية الأمريكية في النزاع العراقي في العديد من البلدان ومن ضمنها بعض الحكومات الحليفة التي تصدرتها فرنسا في المرتبة الأولى. الحجة المستعملة في الغالب تتمثل في أن الولايات المتحدة مارست سياسة القوة بينما يجب على العلاقات الدولية أن تستجيب للحق الذي تجسده في هذه الحالة منظمة الأمم المتحدة ومجلسها الأمني والقرارات الصادرة عنهما في السابع من آذار / مارس 2003، أي قبل بضعة أيام من بدء الاعتداءات، أعلن دومينيك دي فيللبان أمام مجلس الأمن ما يلي: "يعتقد البعض أن من الممكن تسوية هذه المسائل عن طريق القوة ومن ثم خلق نظام جديد. وهذه ليست قناعة فرنسا". كما صرح الرئيس شيراك أمام الصحافة، عشية الغزو، من أجل تبرير موقفه لدى مجلس الأمن أن فرنسا بخلاف الولايات المتحدة التي تريد "تغليب القوة على الحق، تصرفت باسم أولية الحق وبمقتضى تصورها للعلاقات

بين الشعوب وبين الأمم." وطالب إذن "باحترام الشرعية الدولية".

لم يغير الحكام الفرنسيون آراءهم بعد بدء الحرب. وعندما تحدث فيللبان أمام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن في السابع والعشرون من آذار /مار 2003، عبر ثانية عن إيمانه بـ "المعايير الجماعية الهادفة إلى كبح استخدام القوة" مضيفا أن "الإجماع وحده واحترام الحق يمنحان القوة الشرعية الضرورية". وختم بالقول إن "على القوة أن تكون في خدمة الحق" وقد عاد إلى هذا الموضوع بعد أن انتهت الحرب، في مقابلة أجرتها معه جريدة لوموند. نشرت في الثالث عشر من أيار / ماي 2003 صرح فيها: "بأن دور منظمة الأمم المتحدة متعذر استبداله اليوم أكثر من أي وقت مضى". و "بأن الأمم المتحدة تجسد وعياً كونياً يعلو على الدول" وهي تشكل خطوة نحو "تشكيل ديمقراطية عالمية". كما عبر حكام أوروبيون آخرون كذلك عن رأي يقول بأن سيادة القوة اليوم تدرك نهايتها وبأنها تترك مكانها شيئاً فشيئاً لسيادة الحق؛ وبناء على هذه الحقيقة، يمكن أن تلغى الحرب نهائياً.

تملك مثل هذه الرؤية للعالم ما يجعلها بالطبع مضللة. لكن قبل تبنيها، لا بد من التساؤل عما إذا كانت تدرك واقع العالم الموجود بصورة فعلية؟ أم أننا قد نخلط بين رغباتنا والحقائق الواقعي réalités ؟ لا بد من أن نكون علي بينة من الأمور، لكي ننجح في الحكم؛ في حين أننا لا نحسن

البحث عن الحقيقة إذا علمنا مسبقاً أن عليها أن تكون مطابقة للخير. هل أن لسيادة الحق على القوة قيمة فعلية ام أن الأمر يتعلق بوهم خادع في اللحظات الأولى ثم يعرض اختياراتنا للتضليل؟ وهل يمكن أن تكون "الشرعية الدولية" و "الديمقراطية العالمية" شيئاً آخر غير صور وهمية قانونية؟

في عصر الأنوار، غذى واضعو الموسوعات والفلاسفة الأمل بأن الطموح إلى انتشار الحضارة داخل كل بلاد ليعم العلاقات بين البلدان؛ وإلى إمكانية النظر إلى العالم بأسره بوصفه "مجتمعاً عاماً" قد تكون مجتمعاته الخاصة بمثابة المواطنين. وجان – جاك روسو هو الذي تكفل بكنس صياغاتها الهشة. يقول روسو: "إننا نعيش – من حيث العلاقة بين إنسان وإنسان – في الحالة المدنية وخاضعين للقوانين، أما من حيث العلاقة بين شعب وشعب، فكلاهما يتمتع بالحرية الطبيعية". (الأعمال الكاملة. الجزء III ، ص. 610.) بل إن العلاقات بين البلدان تبقى ضمن حالة الفطرة، وبالمقابل تهيمن في كل بلاد الحالة الاجتماعية .état de société إلى ماذا يرجع ذلك؟ يرجع ذلك إلى أن المواطنين في كل بلاد قد تخلوا عن استخدام العنف، فوكلوه إلى الدولة التي تضمهم؛ بينما لا تجد البلدان التي لا تنتمي إلى دولة كونية دائرة سلطوية قد يمكن أن تعهد إليها بقوتها؛ فتحتفظ هذه البلدان بقوتها لنفسها. وإذا لم تكن الدول مهددة من قبل عدو مشترك – قد يأتي مثلا من كوكب آخر – فإنها تولي الأولية للمصلحة

الخاصة على حساب المصلحة العامة (وهو ما توضحه من ضمن أشياء أخرى، الصعوبات المعترضة لإيجاد اتفاق حول موضوعات من قبيل إحترار الكرة الأرضية) .

تعرف كل الدول هذين النظامين: ذلك أن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لا تنظمهما نفس المبادئ. ففي الداخل تكون القوة خاضعة للحق والقوات العسكرية تحت طلب الحكومة، وتضمن الشرطة سير العدالة. أما في الخارج فإن القوة هي التي تنظم العلاقات بين البلدان، ولا تعدل هذه القوة سوى العقود التي تبرمها فيما بينها بإرادة كل طرف من أطرافها. لكن يمكنها أيضاً إبطال هذه العقود في كل وقت. ليس للقانون الدولي نفس فعالية القانون المحلي، لأنه لا يملك – على نفس المنوال – جناحاً عسكرياً – إلا إذا قبلت الدول طوعاً بهذا القانون. وبدلاً من أن تكون العلاقات بين البلدان خاضعة للقانون. فهي تتبع نظاماً دولياً، متشكلاً من معاهدات واتفاقيات وكذلك من مساهمة في المنظمات الدولية؛ لكن هذا النظام ليس مضمونا من قبل شرطة عالمية – فهذه الأخيرة غير موجودة طالما لا وجود للدولة الكونية. لذلك يكون من العبث الحديث – مثلما تم ذلك في فترة قيام النزاع العراقي – عن "حرب غير قانونية" .فالحرب انطلاقاً من مفهومها نفسه، – أي كل حرب – هي قطع مع النظام الدولي القديم؛ غير أن هذا الأخير لم يكن له أبداً أي نفوذ قانوني.

لا جدوى إذن من التذرع في هذا الإطار بـ "أولية القانون" و "احترام القانون" أو "المعايير المشتركة": فالعقود الموجودة بين البلدان، التي كان دائماً من المباح إبطالها من طرف واحد، ليست قوانينا؛ فما نسميه بالقانون الدولي لا ينتمي ببساطة إلى نفس الصنف الذي تنتمي إليه القوة العسكرية. من الصحيح أن هذا الاستدلال لا ينطبق على البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في علاقاتها المشتركة: فقد تخلت هذه البلدان فيما بينها عن استخدام القوة العسكرية. لكن هذا التخلي لا يتعدى حدود الاتحاد الأوروبي: فالحروب مع البلدان الخارجية قابلة للتصور ولا يمكن لأي قانون أن يمنعها.

فما هو الشأن إذن بالنسبة إلى منظمة الأمم المتحدة وهي منظمة تضم كل دول العالم. أليست تجسيداً لإمكانية لجم القوة عن طريق الحق؟ لا بد، من أجل التخلي عن هذا الوهم، أن نتذكر أن في أصل منظمة الأمم المتحدة يوجد اختيار لا يقوم على أي حق، وهو "حق النقض" بالنسبة إلى الأعضاء القارين الخمسة في مجلس الأمن. وبعبارة أخرى فإن هؤلاء الخمسة — أي القوى العظمى — مستثنون من الالتزامات التي تقع على الدول الأخرى، بما أنها تستطيع أن تفرض النقض على كل قرار يعنيها. لا يمكن للقوي أن يضلل! وهكذا نجا الاتحاد السوفييتي، في ماض قريب، من كل إدانة تسبب التدخل، بما أنه عطل كل قرار يهم أفعاله. ويمكن لهذه الحماية أن

تتوسع لتمتد من "أعضاء النقض" إلى حلفائهم: وبهذه الطريقة فإن إسرائيل التي تحميها الولايات المتحدة لا تتعرض لخطر أي تدخل تقرره منظمة الأمم المتحدة. فالمنظمة العالمية أبعد ما تكون عن الحد من هيمنة القوى العظمى، بل إنها تكرسها .

ولا بد من إضافة أمر آخر وهو أن منظمة الأمم المتحدة حتى عندما كانت غير مشلولة عن طريق إحدى هذه القوى، فإنها قلما تكشفت على أنها تجسيد جيد للعدالة في طور التقدم. عديدة هي المذابح التي لم تستطع أو لم ترد منظمة الأمم المتحدة منعها: عمليات الإبادة الجماعية في كمبوديا ورواندا والمجازر الجماعية في السودان وفي أثيوبيا والحروب الأهلية في أنغولا وفي سيراليون... الدواعي المحددة متنوعة لكن أصلها مشترك: وهو لا فاعلية منظمة لا تمتلك قوة خاصة بها، وعليها أن تستعير قوة بلدان خصوصية. ينضاف إلى ذلك الثقل المحتوم للآلة البيروقراطية النائية زمنياً وتضارب مصالح البلدان الأعضاء المستعدة دائما لزرع العقبات أمامها .

ومما يبعث على القلق الشديد هو أن يملى تصرف كل الدول عن طريق الاعتبارات الخاصة بالحق وحدها. لنتذكر — في شهر آذار / مارس، بخصوص العراق بالذات — كيف أن المبعوثين الأمريكيين والفرنسيين كانوا يجوبون الكرة الأرضية لمارسة الضغوط أو الوعد بتقديم مكافآت بقصد الحصول على صوت مؤيد من هذا البلد أو ذاك. هل من الممكن حقاً أن نشهد دلائل على هذا "الضمير الكوني" الذي يتحدث عنه فيللبان؟

وهل من الممكن أن نشهد انتصاراً للعدالة في أداء لجنة حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة (التي ترأسها ليبيا حالياً!)، والتي لم تسع أبدا إلى إدانة خرق حقوق الإنسان في بلدان مثل الصين والفيتنام والجزائر أوسوريا والسودان أو زمبابوي؟

خلال الأزمة العراقية، خضعت منظمة الأمم المتحدة لتجربة قاسية. وكان على مجلس الأمن أن يختار بين أمرين كلاهما في غير مصلحته: إما الخضوع للولايات المتحدة وإبداء مذلته، أو الاعتراض وإبداء عجزه. وقد اختار الأمر الثاني ويمكن أن نشهد على أنه، بهذه الطريقة، قد حافظ على الشرف. ومع ذلك فقد انكشف ضعفه جهاراً. فالأقزام (سكان ليليبوت) الذين حاولوا عرقلة غوليفير بقيود كثيرة تفرقوا ما إن قرر العملاق النهوض. قد ازدهت فرنسا بربحها المعركة في منظمة الأمم المتحدة — لكنها خسرت المعركة التي دارت خارج قاعات الاجتماع بما أن الحرب قد وقعت. والحال أن الحكم على سياسة ما لا يتم حسب غاياتها بل حسب نتائجها ؛ وقد كانت سياسة رديئة .

وفضلاً عن ذلك فإن فرنسا نفسها الحاسمة جداً حول مسائل الحق عندما تخص من هو أكثر منها قوة، لا تخضع دائماً لمنظمة الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بشؤونها الخاصة. فالجنرال ديغول لم يفوت فرصة واحدة ليعلن مسبقاً عدم خضوعه لمنظمة تعطي كل هذا العدد من المقاعد داخلها للحكام الديكتاتوريين. بل إن فرنسا في العام 2003 لم تتخل كلياً

عن "تسوية مشاكلها عن طريق القوة". إذا أردنا الحديث بلغة فيللبان. كما أنها لم تطلب الإذن من الأمم المتحدة للتدخل في الكوت ديفوار، وهل أن ذلك حسب الظاهر أمر محمود: فربما قد وقعت على الأرجح مذابح جديدة قبل أن يبرز الإجماع الضروري. ولا نستطيع أن نمتنع عن التفكير بأن فرنسا، إذا حرصت كل ذلك الحرص على ضرورة أن تمر عبر منظمة الأمم المتحدة ومجلسها الأمني فذلك أنهما شكلاً المكان الوحيد الذي استطاعت من خلاله أن تضطلع بدورها بوصفها قوة عالمية .

ويمكن أن نقول نفس الشيء بخصوص الآمال المعلقة على العدل الدولي بوصفه وسيلة لفرض الحق في العالم، مما يؤدي إلى خلق هيئة قضائية جزائية دولية للحكم على الرعايا اليوغسلافيين أو الرواندييين. أو كذلك إلى مشروع محكمة جزائية دولية. مهمتها العمل بلا انقطاع. إن النوايا الطيبة لهذه المبادرات لا تقبل المنازعة، لكن نتائجها ليست كذلك دائما. لأن في هذه الوضعية لا بد من أحد أمرين :

فإما أن نضحي بالفعالية من أجل الإنصاف. لكن في هذه الحالة يقف العدل الذي نصارع من أجله. على عتبة القوى العظمى، أي أنه لا يقف في عالمنا على عتبة الولايات المتحدة فقط بل كذلك روسيا والصين والهند وبعض الدول الأخرى. كان ريمون أرون صائبا عندما كتب ما يلي: "العظيم لا يتلقى أمرا ولا يستسلم للضغوط"). السلم والحرب بين الأمم، ص.

721) إن سيرورة نشأة المحكمة الجزائية الدولية (C.P.I) كانت موحية في هذا الصدد ومن الجائز الاعتقاد بأن روسيا إذا أقرت بالتصويت تشكيل هذه المحكمة. فإن ذلك يثبت أنها ستخضع لأوامرها. وقد صرح الرئيس الأمريكي حالما تم انتخابه أنه لن يصدق أبداً على الاتفاق الذي يؤيد تشكيل المحكمة. لكن حتى وإن وقع على الاتفاق المعني. فإن النتيجة ستظل إشكالية: فالولايات المتحدة لا تخضع أبدا للشروط التي تطرحها أمامها الهيئات الدولية المختلفة — وإن أنشأتها منظمة الأمم المتحدة — عندما تتعلق هذه الشروط بنشاطاتها في أمريكا اللاتينية أو بكل بساطة بمصالحها.

وإما أن نضحي بالإنصاف من أجل الفعالية. في هذه الحالة نجند لخدمة العدل قوة عسكرية قادرة — مثل قوة منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة الولايات المتحدة — مع احتمال أن تصبح هذه القوة في خدمة مصالحها عوضاً عن مصالح العدل. قد لاحظت لويز أربور Louise Arbour النائبة العامة في المحكمة الجزائية الدولية (C.P.I) بكل بساطة أن "العسكريين لا يستطيعون أن يتخلصوا بسهولة من موشور prisme الدول القومية للنظر إلى عملياتهم". (لوموند — عالم السجالات Le Monde des débats، 25 أيار / ماي 2001) مما لم يمنعها من الاستنجاد بهؤلاء العسكريين، إن لم تنذر نفسها لخدمتهم بمنح كفالة قانونية لأعمال منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا. كيف يمكن

فيما بعد الحفاظ على الحيادية؟ نحن نعرف كيف تم التعامل مع تهمة جرائم الحرب التي أقترفتها منظمة حلف شمال الأطلسي: فقد اكتفت هيئة المحكمة بتفويض التحقيق حول إمكانية تحيزها إلى موظفيها الخاصين بها — الذين أوقفوا البحث دون أي مفاجأة، معلنين أنهم فوق كل شبهة. ولم يكن ذلك شأن الرأي الخاص ببعض المنظمات غير الحكومية، ولا الرأي الخاص باللجنة الدولية للصليب الأحمر المتهمة مع ذلك، تقريبا بتعاطفها مع ميلوسيفيتش، والتي صرحت في تقريرها حول المسألة بأن "مثل هذا الفرق في طريقة تناول المسألة بحسب إمكانية إسناد جرائم الحرب المدعى بها إلى يوغوسلافيا أم إلى منظمة حلف شمال الأطلسي — هو فرق صادم فعلاً" (راجع ب. هازان P. Hazan . العدل في مواجهة الحرب، ص. 219).

هل يظل العدل الانتقائي الذي لا يمارس إلا على الأعداء، عدلاً؟ لا يمكننا أن نطرح هذا السؤال من خلال مقارنة المعاملة المختلفة بالنسبة إلى يوغوسلافيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أثناء النزاع في بلاد البلقان فحسب بل في بلدان أخرى كذلك. لنذكر على سبيل المثال السياسة المتبعة بخصوص الأقليات: فالسياسة المتبعة تجاه يوغسلافيا كانت تستحق النقد بالتأكيد، لكن ألم يكن بالإمكان قول نفس الشيء عن السياسة التي تطبق في إسرائيل أو في تركيا؟ فهذه البلدان لا تقبل أكثر من يوغوسلافيا التدخل الدولي، دون أدنى حديث

عن العدل؛ والحال أنها لم تخضع أبداً لأي نوع من العقاب. كيف يفسر ذلك؟ إنها بلدان "صديقة" أي بلدان نافعة استراتيجيا بالنسبة إلينا "نحن". هذه حقيقة واقعية لا يجب علينا تجاهلها — لكنها لا تمت لمفهوم العدل بأي صلة .

التفكير في عدل كوني يحل محل عدل الشعوب ما فتئ يطرح المشاكل. ذلك أن الحكم القضائي إذا كان دولياً، فإن المجتمع المحلي communauté الذي يتحمل نتائج هذا الحكم لا يتعدى من جهته النطاق القومي. لنتخيل أن حكومة ما قد أعلنت العفو الشامل بخصوص حرب أهلية منقضية، بينما يقرر العدل الدولي أن الجرائم المرتكبة غير قابلة للتقادم وأن عليها أن تخضع للمحاكمة. فهل يجب الامتثال لهذا الأمر. بخطر إشعال حرب أهلية جديدة — سيعانيها سكان البلاد وليس القضاة الدوليون؟ أليس من شأن الشيلي أن تقرر أمر محاكمة بينوشيه؟ ومن شأن كمبوديا أن تبت في أمر محاكمة شركاء بول بوت؟ فباسم من وباسم ماذا سيمارس العدل إذا لم يكن ذلك باسم الشعب؟

واليوم، عوضاً عن إقامة محكمة تدين ميلوسيفيتش وبينوشيه أو صدام حسين أتساءل إن لم يكن من الأصدق إبعادهم مباشرة إلى جزيرة سانت — هيلين Sainte Hélène... أليس الأساس هو جعلهم غير ضارين؟ فمحاكمة الديكتاتور بعد أن فقد السلطة تعني بالضرورة محاكمته محاكمة سياسية غايتها تطهير وتصحيح الماضي من

خلال تحويل الخطأ الاستراتيجي إلى جريمة قانونية. فالديكتاتور المطاح به ليس مهزوماً فقط بل هو بالإضافة إلى ذلك متهم. ولتفادي تحويل القوانين المعمول بها وعدم اللجوء إلى مبادئ دينية أو أخلاقية قد تكون غير موجودة داخل نظام القانون الشرعي .

كل هذه الإثباتات حول حالات قصور المؤسسات الدولية لا يجب أن تحثنا على عرقلتها بقدر أكبر (فالعقد contrat يفضل دائما على التشوش chaos أو المساومة)؛ ويجب عليها بالمقابل أن تعدل حماستنا. ويمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تكون نافعة في كل الوضعيات بجميع أنواعها؛ لكنها ستكون فقط أمام وضعية الحرب خاضعة دائماً لإرادة الدول المسيطرة. بوسع العدل الدولي أن يدعم سيادة القانون خصوصاً إذا نظمت حقا العلاقات بين الأمم بدلاً من التعلل بالأوهام العالمية. لكن بما أن الإنسانية تظل على ما هي عليه. فإن النظام الدولي لن يستطيع أن يعوض إرادة الدولة وبالتالي تعويض القوة العسكرية. ولن تكفي الأمم المتحدة أبداً لمنع الاعتداءات وضمان السلم وفرض العدل، لذلك فالقوة ضرورية. والحال أن القوة تملكها الدول. وهكذا يكون من العبث جعل الحق مقابلاً للقوة: فقد لاحظ باسكال بأسى عميق أن الحق من غير قوة عاجز .

كيف نضمن السلم في العالم؟ يجيب بعضهم (فرنسا): من خلال الثقة بالقانون الدولي وبالمنظمات مثل منظمة الأمم

المتحدة. لكن للأسف هذا الحل ناقص: فنحن نعلم أن العلاقات الدولية لا تخضع للقانون إلا إذا اختارت الدول طوعا الرضوخ له. ويجيب آخرون (الولايات المتحدة) : من خلال الثقة بقوتنا، أكبر قوة في العالم . وليس أمام الدول الأخرى إلا الخضوع واتباع هذه السياسة وإن لم ترق لها وذلك هو الثمن الذي لا بد من دفعه في سبيل مكسب السلم. هل أننا محكومون بهذا الخيار؟ كلا: فـ "السلم بواسطة القانون" و "السلم بواسطة الإمبراطورية" la paix par l'empire لا تستنفدان كل الطرق الممكنة. تشترك هاتان الإجابتان في البحث عن الخلاص داخل الوحدة: unité أي داخل الوحدة الفعلية للسيطرة الأمريكية بالنسبة إلى البعض، وداخل الوحدة المنشودة للحكومة الدولية بالنسبة إلى الآخرين. ولا بد من إضافة وحدة التعددية إلى هذين الخيارين. أي تلك الوحدة التي تسهم في المحافظة على السلم عن طريق التوازن بين عدة قوى. إنما في هذا الإطار يمكن لأوروبا الغد أن تجد مكانها .



قــوة هادئــة

في العالم الراهن، لا يملك أي بلد أوروبي ما يكفي من القوة ليضمن بمفرده دفاعه الذاتي لصد قوة عظمى؛ ولا حتى لفرض تأثيره على سير العالم. وقد قامت فرنسا مؤخراً بالتجربة: ففي مجرى النزاع العراقي، دافعت عن موقف لقي الكثير من التعاطف لكن لم يصادفه الحظ ليفرض نفسه. ولم تكن وسائله العسكرية في مستوى طموحاته السياسية. واليوم يملك كل بلد أوروبي قوة عسكرية تخضع للمراقبة القومية: أي قوة حقيقية لكنها غير كافية إذا نظرنا إليها داخل إطار عالمي.

غير أن الاتحاد الأوروبي من ناحيته لم تكن له سياسة دفاع مشترك ولا قوة عسكرية تحت تصرفه. وأسباب هذه الوضعية معروفة بطبيعة الحال: فبعيد الحرب العالمية الثانية، كان الخطر العسكري بالنسبة إلى أوروبا يدعى الاتحاد السوفييتي؛ في حين أن البلدان الأوروبية لم تكن قادرة على أن تدافع عن نفسها أمام مثل هذا الخصم. فكان أن

استلزم ذلك إنشاء التحالف الأطلسي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي كقوة عسكرية: مشتركة بين الأوروبيين والأمريكيين، لكن تعود السيطرة داخلها للأمريكيين. وخلال العقود اللاحقة، أفاد الأوروبيون من الدرع الأمريكي دون وجوب التكفل به. ولم تتغير الوضعية إلا بين سنتي 1989 و1991، بسقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفييتي: فبما أن العدو الذي لا بد من اتقائه قد زال، فإن سياسة الدفاع المشترك قد كانت تستلزم المراجعة — لكن ذلك لم يحدث. منظمة حلف شمال الأطلسي موجودة دائماً لكننا لا نعلم لم تصلح؛ ومهما يكن من أمر، فإن أوروبا ليست هي التي تسيرها .

وفضلاً عن ذلك فإن المجموعات السكانية لئن بدت في مختلف البلدان متفقة، فإن الأمر لا ينطبق على السياسات الحكومية: فهذه الأخيرة تظل في خدمة المصالح القومية. وهكذا فإن البلدان الأوروبية قد تفرقت، أمام تصميم الولايات المتحدة على قيادة حرب في العراق. ولم تكن تلك المرة الأولى التي يصبح فيها غياب سياسة عسكرية أوروبية أمراً محسوساً. فلم يمنع الاتحاد الأوروبي في العام 1995 اشتعال حرب أهلية في يوغسلافيا، وقد صاحبتها بالخصوص مذابح في البوسنة: وبالرغم من مواقف الاستنكار العام، لم يتم التفكير في أي تدخل (ربما بسبب النزاعات حول المصالح بين الفرنسيين والألمانيين). وفي العام 1999 وداخل سياق إشكالي

إشكالي أكثر في الحقيقة، ظل الاتحاد الأوروبي سلبياً إزاء اضطرابات كوسوفو؛ وقد تم التدخل العسكري، لكن قادته القوة العسكرية الأمريكية بشكل أساسي. وهكذا قد بينت أوروبا مرة أخرى جهاراً تبعيتها على الصعيد العسكري .

قد أدان الرأي العام في العديد من البلدان الأوروبية التدخل الأمريكي. لكنه لم يسع إلى ربط هذه الإدانة بحقيقة أن أوروبا تخضع بالنسبة إلى أمنها للقوة العسكرية الأمريكية. يوجد المرء في هذه اللحظة إزاء موقفين مترابطين: إما التسليم بالتبعية العسكرية والتخلي بالتالي عن كل نقد لسياسة ليس لنا عليها تأثير (وهو خيار الحكومات الأسبانية والإيطالية والبريطانية التي وجبت على كل منها مواجهة الرأي العام بهذا الشأن)؛ أو الاحتجاج صراحة وبشدة. لكن مع التخلي عن الحماية العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة. إن الرغبة في الحفاظ على حسنات الموقفين معاً أمر لا يستقيم. ومثلما لاحظ ذلك عالم الاجتماع برينو لاتور Bruno Latou ، فإننا نلزم أنفسنا بموقف "لا يتجاوز البعد الأخلاقي" الذي ليس له "من مبدأ واقعي سوى مبدأ الفضيلة بما أننا ألقينا الحمل على الآخرين وأعفينا أنفسنا من عناء رسم تصارع القوى rapport de force. (جريدة لوموند، الخامس من نيسان / أفريل2003) .

إذا كانت الدول الأوروبية لا تريد أن يكون محكوماً عليها بمناورات تدل على عجزها، فلها الخيار بين عدة حلول. إما

أنها توكل أمر الدفاع عنها — وهذا هو الموقف الراهن لبعض البلدان — إلى من هو أقوى منها (أي الولايات المتحدة) وتكتفي بالموافقة على كل ما يقوم به من يحميها. والرئيس البولوني ألكسندر كفسنيفسكي Alexander Kwasniewski هو الذي عبر بلا ريب عن هذا الموقف بكل صراحة خلال المحادثات التي سبقت التدخل في العراق. فقد صرح حالما انضمت بولونيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي بأن "تلك الرؤية إذا كانت رؤية بوش فإنها رؤيتي أنا كذلك" (أنترناشيونال هيرالد تريبون، 24 كانون الثاني / جانفي 2003).

هذا الخيار للخضوع اللامشروط كان متبوعا بـ "رسالة الثمانية" رؤساء أوروبيين الذين نجد من ضمنهم رؤساء بولونيا والمجر والجمهورية التشيكية، وهذه الرسالة متبوعة بدورها بـ "إعلان العشرة" وهو إعلان صادر من عشر حكومات من أوروبا الشرقية بدءاً بأستونيا وصولاً إلى ألبانيا. ونعلم أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك، بعد عشرة أيام قد وبخ علنا هذه الحكومات قائلاً بأنها قد "ضيعت فرصة ثمينة للصمت" وبأنها قد تصرفت تصرف صبيان "ليسوا في غاية التهذيب"، معرضة للخطر انضمامها في المستقبل للاتحاد الأوروبي. هل أن هذا الدرس هو كل ما قد يمكن استخلاصه من هذا الطارئ الحاصل ضمن استعدادات الحرب على العراق؟

لم أتلق أي مسارة confidence من جانب حكام البلدان العشرة المعنية. ويبدو لي مع ذلك أنه لا يمكن تفسير

رد فعلهم بقلة التهذيب ولا بالاعتراف المبالغ فيه بالأمريكيين من أجل دورهم في الحرب الباردة ولا أخيراً بضغوط واشنطن المتأكدة.

وإذا حرصت بلدان أوروبا الشرقية على التعبير عن مساندتها اللامشروطة لسياسة الولايات المتحدة وإن بخطر إغضاب بعض أعضاء الاتحاد، فمرد ذلك يعود إلى أن بلاداً أخرى واسعة تمتد في شرق أقاليمها، وهي روسيا. حتى وإن اتبعت الحكومة الروسية الحالية سياسة توسعية، فإن عدم التناسب الكمي بين هذه الدولة وبلدان أوروبا الشرقية يجعل هذه الأخيرة تحس دائما بأنها مهددة من قبل جارتها العملاقة. وتعلم هذه البلدان أي شيء يمكن أن تشبهه الهيمنة الروسية — فهي قد عاشتها زمن الاتحاد السوفييتي وبالنسبة إلى البعض الآخر — مثل بولونيا — منذ وقت بعيد جداً. والسؤال الذي لا يمكن أن يفوتها طرحه هو التالي: في حالة التهديد المباشر هل ستحمينا الولايات المتحدة أفضل مما ستحمينا قوتا فرنسا وألمانيا مجتمعتين؟ لا تثير الإجابة أي نوع من الشك. فالدرع العسكري الأمريكي قابل للتصديق؛ أما الدرع الفرنسي فهو لا يحظى بالتصديق. وتفضل بولونيا التي يتعذر عليها معارضة القوى العظمى بمفردها أن تكون دولة تابعة للولايات المتحدة وليس لروسيا: فهذه الدولة الحامية هي أكثر ليبرالية وأبعد مسافة في آن واحد .

أما الحل الثاني فهو يتمثل في التخلي عن الحماية الأمريكية دون الانشغال بحل بديل. وهذا موقف البلدان المحايدة مثل سويسرا والنمسا؛ ونحن نعلم أن النزعة السلمية قوية كذلك في ألمانيا. وقد شاءت الصدفة أن أعبر ألمانيا بالسيارة في بداية شهر نيسان / أفريل 2003، كنت غالباً ما أشاهد هذا الشعار معلقاً على النوافذ Nie wieder krieg[كفى حروبا!] ومن لا يريد لهذه الأمنية أن تتحقق؟ لكن هل يكفي لأجل ذلك التجرد الذاتي من السلاح؟

هل سنتمكن في يوم من الأيام من "منع الحرب"؟ من الجائز الشك في ذلك. تعتمد السلمية تارة على فكرة زائفة وهي أن العدوانية الإنسانية في طور التدهور وأن العنف يزول شيئاً فشيئاً من هذا العالم؛ وطوراً على فكرة جبانة وهي أن لا وجود لأي خير ولأي مثل أعلى يستحقان التضحية من أجلهما. ومن المؤكد أن التفاوض مفضل دائما على الحرب، لكنه للأسف ليس ممكناً دائماً. فسياسة "التصدي" السلمي قد أدت دوراً إيجابياً ضد ستالين، لكنها لم تنجح مع هتلر. ولا يجب أن يتجاهل الأوروبيون اليوم هذا الأمر: وهو أن الاتحاد الأوروبي، في النهاية، لم يصبح ممكنا إلا بفضل الانتصار العسكري الذي حققه الحلفاء أمام النازية الألمانية. ولو تم التخلي طوعاً عن استخدام السلاح، لسيطر ورثة هتلر دائما على أوروبا.

لم يحقق نزع السلاح السلم أبداً: فبعض المعتدين لا يفهمون سوى لغة القوة. وقد تكون الدول المنزوعة السلاح فريسة للدول التي لم تتخل عن استخدام الأسلحة. وما الذي سيمنعها من غزو أوروبا الغنية والمفتقرة إلى وسائل الدفاع؟ رجال السياسة الذين قد ينادون بهذا الخيار سيعرضون مصير شعبهم للخطر. ولن يكون بوسع أوروبا بأسرها الاكتفاء باتباع طريق سويسرا الغنية والمحايدة. فهذه الأخيرة محمية عن طريق موقعها الاستثنائي وهو أمر لم يعد ينطبق على القارة كلها .

ويبقى أخيراً حل ثالث وهو تحويل الاتحاد الأوروبي إلى قوة عسكرية ليصبح بالتالي طرفاً مستفيداً بدوره من هذا النظام التعددي الذي قد يحقق التوازن العالمي — وقد اقترح هذا الحل العديد من رجال السياسة، لكن لم يتحقق منه الآن سوى جزء بسيط جداً. التعددية أفضل من الوحدة؛ لكنها الآن غير موجودة. ولهذا الخيار مع ذلك حجته الخاصة التي تتبع البداهة: وهي عدم إمكانية أن يصدر أي اعتداء ضد بلد أوروبي من داخل أوروبا. وستجد الاعتداءات الوحيدة التي يمكن تصورها مصدرها في الخارج. والحال أن في هذه الصورة، ما يجب الدفاع عنه هو الاتحاد بأسره — وسيكون هذا الدفاع فعالاً لا سيما وأن القوى الفردية لمختلف البلدان ستجتمع. وهناك بداهة أخرى: وهو أن أوروبا إذا أرادت أن تكون لها سياسة مستقلة وأن تتخلص من الولايات المتحدة المعرقلة جداً

أحياناً، لا بد لها من أن تضمن وحدها وسائل الدفاع عن نفسها. وإذا كانت تريد ضمان السلم في كل البلدان التي تضمها، أي البلدان الشرقية والبلدان الغربية، يجب أن تجهز نفسها بالقوة العسكرية المناسبة لها. وعندما تتشكل بهذه الصورة أوروبا – كقوة Europe-puissance ، تفقد كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد جزءاً من سيادتها القومية، لكنها تربح بالمقابل المزيد من الأمن والمزيد من السيادة الجماعية. هذا الحل وحده بوصفه جواباً قابلاً للتصديق عن مسائل الحرب والسلم في العالم، قد يمكنه تحويل الولايات المتحدة عن النزعة الإمبراطورية التي تستسلم لها اليوم.

هل يعني التحول إلى قوة عسكرية تقليد نموذج الولايات المتحدة وحتى مزاحمتها؟ ليس ذلك صحيحاً بالضرورة. فتوحيد الدول الأوروبية في إطار كونفدرالية هو مسبقاً مسعى لا نعرف له مثيلاً. وشكل القوة الذي يطمح إليه الاتحاد يمكن أن يكون بدوره مستجداً: وليس محكوماً علينا بالاختيار بين الإمبريالية والعجز. سأسمي شكل هذه القوة "القوة الهادئة" .

ما هي مهمات هذه القوة العسكرية من النوع الجديد؟ لا بد من أن يكون بوسع القوة العسكرية الأوروبية:

- أن تدافع عن الأرض الأوروبية أمام كل عدوان (مثل عدوان هتلر وعدوان بن لادن)، إلى حد إبادة العدو جسديا؛

- أن تمنع كل مواجهة مسلحة في داخل الأرض الأوروبية نفسها (مثلما هو الشأن في النزاعات الدائرة في يوغسلافيا سابقاً أو في قبرص)؛

-أن تهدد باتخاذ تدابير ثأرية لكبح كل هجوم صادر عن قوة عظمى أخرى (مثل روسيا في فترة ستالين وبريجنيف)؛

- أن تتدخل في مناطق العالم الأخرى عن طريق قوة عسكرية سريعة بطلب من الحكومات الصديقة أو لمنع تنفيذ عملية إبادة جماعية (وعلى هذا التدخل أن يكون أكثر فعالية من التدخلات التي قررتها منظمة الأمم المتحدة.)؛

-أن تهب باسم التضامن لنجدة كل شريك ذي أولوية في الاتحاد مثل الولايات المتحدة إذا تعرض هذا الشريك لهجوم .

وفي الوقت نفسه تقتضي "القوة الهادئة" التخلي عن مطامح أخرى تختص بها القوة الإمبراطورية، وهي أن:

-الاتحاد الأوروبي لن يطمح إلى تسيير شؤون العالم بأسره، بل سيكون قوة محلية (قارية)، غير عالمية؛ شبيهة بروسيا وبالصين وليس بالولايات المتحدة. ولن يسعى إلى أن يمنع بالقوة غزو الصين لتايوان وكوريا الشمالية لكوريا الجنوبية أو العراق للكويت أو الهند لباكستان. وذلك لا يعني أنه سيبقى لا مبالياً إزاء مثل هذه الأعمال بل إنه سيكتفي بالتحرك بوسائل غير عسكرية. كما إنه لن يحاول قلب الحكومات التي لا تعجبه عن طريق الاجتياح، اجتياح كوبا أو زامبابوي، أو إيران — بل سيسعى إلى التأثير على سياسة هذه

البلدان. لا يجب الخلط بين الحكومات التي لا تعجبنا والحكومات التي تعتدي علينا .

- وبناء عليه، فلن يتطلع إلى مضاهاة القوة الأمريكية الفائقة ولن يكون بوسعه مواجهتها؛ وهكذا لن يكون احتمال وقوع نزاع عسكري ضد الولايات المتحدة في عداد استراتيجيته. وينتج عن ذلك انعدام الحاجة إلى تقيد ميزانيته العسكرية بالميزانية الأمريكية.

كيف نفسر هذا التخلي الطوعي عن تمثيل دور القوى الإمبراطورية الفائقة hyperpuissances impériales ؟ نفسر ذلك بأسباب تعود جزئيا إلى الماضي: فقد استعمال هذا الدور بلدان أوروبا الغربية — مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا العظمى وبلجيكا وفي فترة أسبق هولندا والبرتغال وإسبانيا؛ وليس لأن هذه البلدان لا تمتلك الوسائل اللازمة. بل لأنها لا تطمح لذلك. وهي تعتبر اليوم أن السيئات أكثر من الحسنات. كما أنها تعتقد بالإضافة إلى ذلك أن الموارد المالية المتاحة لها من الأنفع أن تنفق على برامج أخرى. كما تعتقد أخيراً أنها — بتخليها عن الحروب الوقائية بقصد تغيير الحكومات التي لا تناسبها — تجعل العالم أكثر استقراراً وأمناً. وهي بعبارة أخرى لا تختار هذه السياسة لقيمتها الأخلاقية بل لأنها تخدم مصلحتها الواضحة.

وليست "القوة الهادئة" مع ذلك عدولاً عن استعمال القوة. فنحن نسمع اليوم عبارات ساخرة موجهة إلى "أوروبا العجوز"

التي قد اختارت طريق فينوس [إلهة الحب والجمال عند الرومان] بدلاً من طريق المريخ [إله الحرب عند الوثنيين] والتي ستتصرف ككائن مهذب ورخو، باختصار تنقصه الرجولة — وقد أمكن لنا أن نعثر على كل هذا القدر من الكلام الجارح مكتوبا من قبل كتاب فاشيين يتهكمون من الديمقراطية بعيد الحرب العالمية الثانية. والحال أن الأوروبيين يرفضون أن يكون عليهم أن يختاروا بين مناصري نزعة التسلط الذكوري les machos المتفاخرين والقيم التي يزعم أنها مخنثة؛ ويريدون الذهاب إلى ما وراء هذا التعارض المصطنع وأن يكتسبوا وسائل الدفاع عن نمط الحياة الذي اختاروه. كما لا يتعلق الأمر بالنسبة إليهم باختيار "المثالية" على حساب "الواقعية": إذ لا يمكن لأي سياسة ناجحة أن تسمح لنفسها بالتخلي عن هذه أو تلك. ومثلما قد كانت أوروبا قدوة في توحيد عدة دول سلميا، فإنها تستطيع أيضا أن تفتح الطريق لاستعمال هادئ للقوة لا يمكن التغاضي عن فوائده.

وسيكون لأوروبا بوصفها قوة من بين قوى أخرى، في الوضع الراهن، شريك عسكري ذو امتياز: وهي الولايات المتحدة. وأسباب هذا الامتياز متعددة: التاريخ المشترك الطويل والقيم السياسية — أي قيم الديمقراطية الليبرالية — المتقاسمة بشكل واسع وأخيراً العدو المشترك. وتعني هذه الشراكة أن كل عدوان على أحد البلدان ينجر عنه التدخل العسكري لبلد آخر بحسب الصيغ الملائمة. وفي الوقت نفسه، إذا اندفعت

الولايات المتحدة بجرأة في طريق ذي نزعة مغامرية وثورية تبدو أنها تستميلها اليوم. سيكون من المعقول تعليق هذه الشراكة دون أن تجد أوروبا نفسها مع ذلك مجردة من وسائل الدفاع. يمكن اعتبار اعتداءات الحادي عشر من أيلول 2001 إعلان حرب أطلقه الإرهاب الإسلاموي. وقد كان الهدف الذي أصابه هذا الإرهاب هو الولايات المتحدة. لكن لا يجب التعلل بالأوهام: فهو يستهدف الغرب بأسره وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وحتى ما بعدها ("من ليس معنا فهو ضدنا"، هكذا يعلن كذلك المسلمون التماميون). إذا لم يتعرض الأوروبيون اليوم لأي هجوم فهم معرضون لهذا الخطر في المستقبل. وعلى هذه الجبهة (التي لا علاقة لها بالتدخل في العراق) وعلى جبهات أخرى كذلك، يتمنى تعاون أوسع بين المصالح الأمريكية والأوروبية. خصوصاً وأن الأوروبيين — المتخلفين في مجال الأسلحة الكلاسيكية — متقدمون على الأرجح في مجال تقنية مقاومة الإرهاب التي تتطلب انتداب المتعاونين ومساعدة الشهود وتعاطف السكان.

بنية الاستخفاف بالقصور العسكري الفرنسي، قال غاري شميت Gary Schmitt مدير فريق العصر الأمريكي الجديد New American Century السلفي — الجديد:

"إذا كانت فرنسا تريد وضع ثلاثين ألف رجل في كوريا الجنوبية. فلتقل لنا ذلك! وإذا كانت تريد وضع حاملة — طائرات في مضيق تايوان، فلتقل لنا ذلك!" (لوموند، 23

و24 آذار / مارس 2003)، وهو يكشف بذلك أنه متأخر عن موعد الحرب. وليست حروب المواجهة بين الدول من أصعب الحروب التي يتم فيها الانتصار، كما أن الوسائل الثأرية متاحة أمام القوة العظمى على نحو يجعل الاعتداء مستبعداً مهما يكن من أمر. وليست السفن ولا المدرعات بالمقابل هي التي ستمنع الأفراد اليائسين والمتزمتين من القيام بعمليات انتحارية تسبب آلاف القتلى. لا تحتاج الولايات المتحدة إلى حاملات الطائرات الفرنسية؛ لكنها ستفيد من مصالح الاستعلامات لديها .

ذلك ما قد يمكن أن يمثله الدفاع الأوروبي المشترك .



قيم أوروبيّة



ما جدوى امتلاك قوّة عسكريّة أوروبيّة؟ الجدوى هي الدّفاع عن هُويّة معيّنة يعتبرها الأوروبّيون ثمينة .

ساكن أوروبّا حسّاس قبل كلّ شيء لتنوّع البلدان الّتي تضمّها : لكلّ بلد لغته وعاداته ومشاكله. ومع ذلك كان من المدهش أثناء الاستعدادات للتّدخّل في العراق اكتشاف مدى تشابه الرّأي العام في كلّ بلد من هذه البلدان. هذه القرابة كانت تتأكّد فيما وراء المواقف المتناقضة الّتي اتّخذتها الحكومات: فرأي المواطنين الأسبانيين والإيطاليين كان هو نفسه رأي الألمانيين والفرنسيين، بل أنّ تبنّي البريطانيين لقضيّة الحرب كان هشّا. وأبرزت الأزمة بالتّالي تصنيفا كان موجوداً منذ عهد قريب: ويا له من تضادّ بين خلافات رجال السّياسة وتفاهم المواطنين اليسير! يعطي رجال السّياسة – عندما يتناقشون حول المؤسّسات الأوروبيّة – الانطباع بأنّهم يحرصون خصوصاً على عدم ضياع أدنى جزء من السّلطة الّتي

يتمتّعون بها على المستوى القومي .أمّا الآخرون، فإنّهم يعبُرون – خاصّة عندما يكونون في مرحلة الشّباب – الحدود دون أدنى تفكير. وينتقلون بكلّ سهولة من عاصمة إلى أخرى، ويجدون مجالسة مواطنة فنلنديّة ومواطنة يونانيّة أو مواطن دانمركي ومواطن نمساوي أمراً طبيعيّاً جدّاً. فبرامج[1] «Erasmu»الّتي تُمكّن الطّلاّب الأوربّيين من متابعة دروسهم من خارج بلدانهم الأصليّة، قد أتاحت في هذه السّنوات الأخيرة ازدهار هذه الحساسيّة الأوروبّية .

إذا نظرنا إلى أوروبّا من الخارج، وجدنا أنّها لا تزال تعطي الانطباع بالوحدة بقدر أكبر. وبالرّغم من أنّ بلغاريا تقع داخل القارّة الأوربّية، كان النّاس يتحدّثون عن أوروبّا في طفولتي كأنّها إقليم مشتهى. يبدأ في البندقيّة [فينيسيا] أو فيينا. وبطبيعة الحال كانت أوروبّا تعني أوّلا بالنّسبة إلينا نوعيّة من المنتجات الصّناعيّة بالقياس مع المنتجات الّتي تعادلها محلّياً: شفرات الحلاقة "الأوروبيّة" تحلق الذّقن بفعاليّة أكبر والسّراويل المستوردة من "أوروبّا" أكثر ملاءمة، والأجهزة الكهربائيّة "الأوروبّية" تدوم طويلاً. لكن لم يكن ذلك كلّ شيء: فزيادة على الحسنات الماديّة، كانت "أوروبّا" تتمتّع بحظوة واسعة وبسمعة في تفوّقها الرّوحيّ، من العسير بالنّسبة إلينا تحليلهما لكن لم يكن ينقصنا الاقتناع بهما .

فكرة العقليّة الأوروبّية المشتركة ليست جديدة. فقد قال جان جاك روسّو مفكّراً في شروط حياة دوليّة إيجابيّة بأنّ "كلّ

قوى أوروبّا تشكّل فيما بينها نوعا من النّسق". ومردّ ذلك لا يعود إلى المعاهدات الّتي تؤلّف بينها. بقدر ما يعود "إلى وحدة المصالح وإلى علاقة الحقائق العامّة maximes وإلى تطابق التّقاليد" (الجزء الثّالث، ص. 565). في عهد روسّو كان هذا "النّسق" موجوداً في الأذهان لكنّ الوقائع كانت تناقضه: فالنّزاعات بين البلدان الأوروبّيّة كانت عاديّة .

كان روسّو يعرف مسبّقاً مصدر هذا التّقارب بين الرّؤى: يوجد هذا المصدر في تاريخ وجغرافيا مشتركين. فالدّول الأوروبّية جميعها ورثة لحضارة قامت أسسها على القارّة منذ خمسة وعشرين عاماً، في اليونان ثمّ في أوروبّا. وقد تأثّرت جميعها بالدّين المسيحيّ الّذي تدعّم عن طريق اتّصاليته وتعارضه مع اليهوديّة والإسلام. وقد أفادت من الازدهار التّكنولوجيّ المشترك الّذي بدأ في عصر النّهضة وانطلق البعض منها بداية من القرن السّادس عشر في غزواته الاستعماريّة في أقاصي الأرض – قبل أن نرى بعد بضعة قرون المستعمرين القدامى يأتون للعيش ضمن هذه البلدان أي في الدّول الّتي استعمرتهم في السّابق. ولا يريد الأوروبّيون كما أنّهم لا يستطيعون نسيان مختلف هذه المقوّمات لماضيهم، بالإضافة إلى مقوّمات أخرى: فهم يعيشون في مشهد قد تغيّر بعمق بواسطة العمل البشريّ، في مدن تعود نشأتها إلى آلاف السّنين، وسط أنصاب وآثار تشكّل جزءا من هويّتهم. لذلك من المشروع نعت أوروبّا – بل أوروبّا كلّها – بأوروبّا "العجوز" .

لطالما تحاربت البلدان الأوروبّية. وليست شعوبها مستعدّة لنسيان مجزرة الحرب العالميّة الأولى: فلأدنى قرية فرنسيّة نُصْبٌ لتذكّر الموتى يستعرض قوائم الضّحايا الطّويلة؛ كما يُصاب اليوم بعضُ الأطفال عندما يلعبون بقنابل لم يتعطّل مفعولها. في القرن العشرين خضعت البلدان الأوروبّية للاضطهاد الكلّياني: خضعت أوّلا للدّيكتاتوريّة الشّيوعيّة ثمّ للرّعب النّازي في الغرب قبل أن تصبح مسرحاً للمواجهة العامّة في أثناء الحرب العالميّة الثّانية وما رافق هذه المواجهة من جرائم لا تحصى وإبادة للـ "أجناس الدّنيا" على أيدي النّازيين، أي إبادة اليهود والغجر. وقد خرج النّظام الشّيوعي قويّا كما زاد انتشاره قبل أن يُعرقلَ في فترة الحرب الباردة. وتمثّل كلّ هذه الأحداث التّركة الأليمة لـ "أوروبّا العجوز". وإذا تخلّت اليوم عن طموحاتها الامبراطوريّة فذلك راجع إلى أنّها تدرك أكثر من اللاّزم ثمن ذلك.

وفيما يتعلّق بالجغرافيا، فإنّ الحضور المشترك بالذّات لكلّ هذا العدد من الشّعوب في الحيز المحدود لأوروبّا هو الّذي يشكّل خاصّيتها الظّاهرة للعيان. فمن المستحيل السّفر مدّة ساعتين على متن الطّائرة اليوم دون المرور ببلد مختلف: يتكلّم لغة أجنبيّة وتقاليده غير متوقّعة. هذا الرّأس المتقدّم من آسيا الّذي تكاد لا تساوي مساحته مساحة الولايات المتّحدة أو الصّين؛ والحال أنّنا نجد على أرضه أربعين دولة مستقلّة بذاتها بدلاً من واحدة .

لكن الهوية الأوروبية الراهنة ليست مجرد معطى تاريخي عن سياقها الأصلي فهي قد اندمجت فيما قد يمكن تسميته بالمشروع الأوروبي – والموافقة على هذا المشروع مفتوحة أمام كل العزائم الصادقة مهما كان مصدرها. فمصدر هذه القيم محلي؛ أما دعوتها فهي كونية .

فالقارّة الأوروبّية تتّسم إذن بهذه السّمة البارزة: وهي أنّ الحرب بين البلدان الّتي تؤلّفها أصبحت منذ مدّة قصيرة أمرا يتعذّر تصوّره. كما أنّ هذا الواقع الفريد من نوعه في التّاريخ الكوني يستحقّ الدّهشة والاستفهام: فما هي العقليّة الّتي جعلته ممكنا؟ وما هي "الحقائق العامّة" – إذا استعملنا لغة روسّو – الّتي جعلت الأفعال في النهاية تتوافق معها؟

غالبا ما نتردّد في استعراض قيم سياسيّة أوروبّية: فحتّى وإن تركنا جانبا القيم الرّوحيّة والثّقافيّة الّتي لا تؤدّي إلى نتائج سياسيّة مباشرة فنحن نخشى مؤاخذة أنفسنا على نوع من السّذاجة أو شيء من المجاملة. ربّما لا يرغب الأوروبّيون في تقديم صورة مفرطة الادّعاء عن أنفسهم أي صورة قد لا تناسب حقيقتهم .ومن جهة أخرى فإنّ القيم الأوروبّية تتلاقى بطبيعة الحال خارج أوروبّا: سواءٌ أكانت تنتسب إلى كلّ النّاس أو كانت الأفكار الأوروبّية قد انتشرت لتبلغ مسافة بعيدة. ومع ذلك فهي لم تصل نفس الدّرجة ولا هي تشكّل نفس الملامح، إذا ما نظرنا إليها عن كثب. واليوم، بينما يدخل البناء الأوروبّي مرحلة حاسمة، ربّما يكون من الصّالح

تحمّل هذه السّذاجة وتسميّة هذه القيم وإن كان القصد الوحيد هو إمكانيّة أن يشكّل ذلك موضوع سجال مفتوح. ليست غايتي إثبات حالات التّضادّ contrastes أو التّشديد على ما ينقص الآخرين. فالأمر لا يتعلّق بمنافسة؛ بل بمحاولة لاستكشاف أهمّ مقوّمات النّموذج الأوروبّي بالذّات. وأنطلق فيما يلي بسرد أقدّمه من غير ما ترابط:

- العقلانيّة: إنّ حضورها على رأس القائمة لا يعني أبداً أنّ الأوروبّيين عقلاء raisonnables دائماً أو أنّ العقل في رأيهم يجب أن يفضّل على الأهواء أو الحدس. بل أن نقرّ داخل التّقاليد الأوروبّية بإمكانيّة المعرفة العقليّة للعالم: فالأفعال الدّالّة أكثر من سواها على الجنون والظّواهر الأكثر غرابة يمكن فهمها عن طريق العقل. والقضايا الإنسانيّة بدورها تتلاءم مع الاختبار العقليّ ومع السّجال الّذي يدفعنا إلى تبادل الحجج بدلاً من اللّكمات. فالعقل قادر على المعرفة وعلى الفهم. ومسلّمة العقلانيّة هي مقدّمة عقليّة ضروريّة (لكنّها غير كافية) لانبثاق العلم وكذلك لانبثاق الدّيموقراطيّة. وهي تتعارض مع الظّلاميّة والخرافة والفكر السّحريّ والتّلاعب [التّوظيف] manipulation.

وعلى أيّ حال فإنّ هذه المسلّمة قديمة قدم الفكر القبسقراطي في اليونان، وهي تخترق – في شكل احترام للعلم وللسّجال السّياسي المدعّم بالبراهين– كلّ التّاريخ الغربيّ. ربّما بسبب تلك الدّيمومة قد أصبح الأوروبّيون في القرن العشرين حسّاسين لنزوع هذا التّفكير نحو انحراف خاصّ عندما يكفّ

عن كونه أداة للمعرفة وللفهم ليصبح التّبرير النّهائي لأفعالنا. نحن نعلم جيّداً، منذ قنبلة هيروشيما على الأقلّ، بأنّ نتاج العلم ليس كلّه إيجابيًا وبأنّ العقل أداة لا تضمن القيمة المعنويّة لنتائجه. وإذا تُرك العلم والتّقنية كلاهما لشأنه، فهما لن يعرفا الحدود: ففي عالم بلا شريك، بمجرّد أن يكون شيء ما ممكناً، يصبح مُلْزِماً. وهكذا قد فهم الأوروبّيون أنّ الاختيارات النّهائيّة لا يجب أن تكون مرهونة مباشرة بالمعرفة الموضوعيّة كما لا يمكن لها أن تنفصل بواسطة العقل المحايد. إنّ الأوروبّيين يستبعدون العلمويّة: فهم يرون أن يتمّ العمل عن طريق السّياسة والأخلاق أي عن طريق إرادتهم ورغباتهم ومثلهم، وليس عن طريق المعرفة. لكنّهم يرفضون أن يسقطوا في أقصى الطّرف الآخر وأن يعتبروا أنّ العلم تهديد أكثر منه وعود، أو حتّى أن يتخلّوا عن مبدإ العقلانيّة .

- العدل: في اليونان القديمة مرّة أخرى نجد المحاولات الأولى للدّفاع عن مبدأ العدل على الأرض الأوروبّية. يكتشف النّاس المقيمون داخل المدن أنّ من مصلحتهم إخضاع حياة المجموعة لقوانين معيّنة بدلاً من تركها فريسة لمجرّد نزاعات الإرادة. وبما أنّهم هم الّذين يبتّون بأنفسهم في أمر القانون – وإن كانوا خاضعين له – فإنّهم لا يخسرون حرّيتهم: فهم يخضعون لإرادتهم الخاصّة وتتيح لهم هذه الاستقلاليّة أن يحقّقوا أنفسهم. وتبرز وراء القوانين الخاصّة فكرةُ العدل: أي ما سوف يكون من الجدير صُنعه لو تمّ التّوصّل إلى ترك

المصلحة الخاصّة جانبا، أي ما سوف يناسب الجميع كونيّا. إنّ النّظام العادل لا يُدْرَكُ بالمحسوس فهو يتعدّى الموجود والرّغبات الفرديّة. يقول سقراط بأنّ "الممتع متميّز عن الخير" (500د). والعادل متّجه إلى جهة الخير: وهو على تلك الصّفة ليس لأنّه يسرّني بل لأنّه قد يُرضي كلّ إنسان حتّى وإن كفّ هذا الأخير عن إبداء رأيه وفق مُتَعِهِ ومصالحه.

يتعارض العدل مع الأنانيّة أي مع طَلَب الامتيازات والحسنات – الّتي يمكن الحصول عليها بخلاف ذلك – باللّجوء إلى القوّة. يؤكّد معارض سقراط في الجمهوريّة لأفلاطون أنّ "في كلّ مكان الشّيء نفسه هو العادل، الشّيء الّذي يكون في صالح الأقوى." (339أ.) ودرسه هذا لم يُنْسَ كذلك. يصرّح مثلاً منظّر السّلفيّة -الجديدة غاري شميت بأنّ "للولايات المتّحدة الحقّ في أن تكون "الحَكَمَ الأكبر" بشأن قضايا الأمن لأنّها تمثّل القوّة المتحضّرة الوحيدة الّتي تملك السّلطة والإرادة لتصنع ما يجب صنعه من أجل منع الأمم غير المتحضّرة من التّعدّي على السّلم والأمن." (لوموند، 23 و 24 آذار/ مارس2003) مهما كان معنى كلمة "متحضّر " في هذه الجملة، فهو لا يكفي لتحويل القوّة إلى حقّ مهما بلغت عظمتها.

لكي يكون العدل فاعلاً، لا يمكنه أن يستغني عن القوّة. إنّ فكرة العدل تتجسّد في مبادئ كونيّة وفي الحقّ الطّبيعيّ وفي حقوق الإنسان ثمّ في المؤسّسات والقوانين؛ لكن لا بدّ لهذه

القوانين لكي تكون سارية المفعول أن تعتمد على قوّة الدّولة. ومع ذلك ليس للدّولة الحقّ في أن تفعل كلّ شيء: فهي ملزمة باحترام القانون. لذلك لا يباح للحكومات أن تمارس التّعذيب حتّى ضدّ أسوإ أعدائها ولا أن تبقي هؤلاء الأعداء خارج كلّ قانونيّة مثل أشباح غوانتنامو.

وباسم العدل كذلك يرفض الأوروبّيون أن تسيّرهم القوى الاقتصاديّة وحدها. ففي البلدان الشّيوعيّة، كان الاقتصاد خاضعاً للسّياسة فكان بالتّالي يسير نحو الإفلاس. لكن ليس هناك ما يدعو كذلك إلى أن تُطيع السّياسة الاقتصادَ في كلّ شيء (أي أن تطيع "قوانين السّوق") فالدّيناميكيّة الاقتصاديّة لا بدّ أن يكون في وسعها أن تتصرّف. لكن الدّول شأنها شأن الاتّحاد الأوروبّي تبذل ما في وسعها للحدّ من النّتائج السّلبيّة ولإصلاحها. باسم العدالة الاجتماعيّة أي باسم حماية من هم أكثر ضعفا(وليس المقصود إعادة توزيع ميكانيكية للثّروات، بل التّضامن الخاضع لطابع المؤسّسة (solidarité institutionnalisée.)

على الصّعيد الدّولي يقرّ الأوروبّيون مجدّدا مشروعيّة السّلطة عبر أسلوب ممارستها ويفرضون عليها من تلقاء أنفسهم حدوداً من خلال التزامهم بمعاهدات وعقود وتركيزهم لمؤسّسات مشتركة للجميع. وهذا هو المبدأ الّذي تقوم على أساسه "القوّة الهادئة".

- الدّيمقراطيّة: هذا ابتكار يونانيّ آخر وهو يريد أن تكون السّلطة بين أيدي "الشّعب"، أي بين أيدي كلّ المواطنين. نحن نعلم جيّدا أنّ النّاس الّذين يتمّ إقصاؤهم من المواطنيّة في اليونان كثيرون (النّساء والعبيد والأجانب)؛ ولا تستبعد الدّيمقراطيّة الحديثة أحداً، باستثناء المجانين والمجرمين (والأطفال) .وتعبّر مشاركتنا الدّيمقراطيّة عن نفسها عن طريق الاقتراع الّذي يستهدف عمليّة انتخاب ممثّلينا الوقتيّين؛ وبما أنّ كلّ فرد هو عضو من أعضاء "الشّعب" بالطّريقة نفسها فإنّ حقوقنا متماثلة بدقّة وكلّ صوت يزن نفس ما يزن صوت آخر. ولا يمكن بالتّالي أن ننعت دولة تنتهك بأيّ صورة من الصّور هذا المبدأ في المساواة — بالدّيمقراطيّة —. وهكذا فإنّ دولة جنوب إفريقيا في عهد نظام لابرتايد [التّمييز العنصريّ] لم تكن بطبيعة الحال ديمقراطيّة؛ مثلما لم تكن الولايات المتّحدة كذلك قبل إلغاء كلّ شكل من أشكال التّمييز العنصريّ (من هنا تأتي المعركة من أجل الحقوق المدنيّة). كما أنّ هناك من الدّول من تبقى خارج الدّيمقراطيّة وهي كلّ دولة تعطي لبعض مواطنيها حقوقا خاصّة بحسب الدّيانة واللّغة أو العادات. إنّ الدّيمقراطيّة دولة ليست "طبيعيّة" [ليست فطريّة]، بالمعنى الّذي تقتضي الدّولة وفقه انتماء كلّ المواطنين إلى صنف معيّن (مثل الجنس والدّين، إلخ.) بل هي "تعاقديّة ".

يمكن للدّولة أن تطابق روح العدل دون أن تمثّل الديمقراطيّة؛ غير أنّ الشّعوب الأوروبّية متعلّقة بالنّظام الديمقراطيّ .

الحرّية الفرديّة. يمتلك الفرد مكانة في اليونان بما أنّه هو الّذي يستخدم العقل (المعطى لكلّ إنسان)، وينتفع من العدالة (الكونيّة، والّتي يحتاج إليها كلّ إنسان) ويشاركه في الدّيمقراطيّة (فهو يمارس إرادته). والقاعدة الّتي تفيد بأنّ "الإنسان هو مَقاس كلّ mesure شيء" تقتضي كذلك تقدير منفعة الأفعال بالنّسبة إلى الفوائد الّتي يجنيها الفرد منها. حتّى وإن لم تُستبعد مصالح المجموعة، بل مصالح الإنسانيّة. لكنّ الدّيانة المسيحيّة هي الّتي تعطي لهذا المفهوم دفعاً حاسماً بما أنّها تؤكّد - خلافاً للمذاهب السّابقة - العلاقة المباشرة بين اللّه وكلّ إنسان. وهذه العلاقة لا تشمل في الواقع كلّ جوانب الوجود الإنسانيّ. بل إنّها لا تتعدّى ما يتّصل بخالق هذا الوجود، بل قيمة الفرد كذلك ستترسّخ شيئا فشيئا في العالم الاجتماعي للبشر.

والحال أنّ سمةً من سمات الفرد ستلعب هنا دوراً جوهريّاً: هذه السّمة هي حرّيته باعتبارها القدرة على التّصرّف تبعاً لإرادته الخاصّة. إنّ الافتقار للحرّيّة يمكن أن يكون نوعين. فإمّا أن يكون تحديد طبيعة البشر خاضعا لطبيعتهم (كنّا نتحدّث منذ عهد قريب عن: «الجنس والدّم»، ونتحدّث اليوم عن الجينات) أو كذلك خاضعا لثقافتهم (اللّغة والدّين والتّربية)؛ وفي هذه الحالة من الأفضل أن نوكِل للعلم قيادة تصرّفهم بدلاً من تضييعها تماماً. وإمّا أن يكون البشر كذلك خاضعين لرقابة تتأتّى من أفراد آخرين أو من مؤسّسات أو من

الدّولة؛ وفي الحالة القصوى يتمّ إخضاع الفرد للعبوديّة. وهكذا فإنّ إمكانيّة التّخلّص من هذين القيدين وهما القيد اللافردي والقيد الاجتماعي هي الّتي تحصر في إطارها حرّية الفرد: فبإمكان الإنسان مثلما قال روسّو في كلّ الظّروف "الموافقة أو المقاومة" (III. ص.142).

لهذا السّبب يتعلّق الأوروبّيون بالأنظمة الّتي تحترم حقّهم في الحرّيّة، وهو ما يسمّونه بـ "الدّيمقراطيّة اللّيبراليّة". فالديمقراطيّة في الواقع لا تكفيهم بمفردها: إذ يمكن للشّعب أن يقرّر وجوب فرض التّرويع Terreur أو التّوحّش cannibalismeأو إبادة أكثر العناصر ضعفاً ضمن المجموعة؛ ولكن يكون للفرد الحقّ في الاحتجاج إذا لم تكن حرّيّته محميّة في الوقت نفسه. ولكلّ رجل ولكلّ امرأة الحقّ في التّخلّص من أوامر المجموعة دون تكبّد أضرار طالما لا تسيء حرّيّته إلى الآخرين مباشرة: وهذه قاعدة حَضْريّة تفسح المكان للسّجال وتتيح فهمَ حقيقةٍ أنّ النّساء اللاّئي لا يلبسن الحجاب يشكّلن أمراً مؤذياً بالنّسبة للبعض، بينما لا تشكّل البورنوغرافيا في التّليفزيون بالنّسبة للبعض الآخر نفس الأمر. فالإجماع إذن بإمكانه أن يتطوّر؛ غير أنّ كلّ الأوروبّيين متّفقون حول المطالبة بحرّيّة المعتقد وحرّيّة الرّأي وحرّيّة اختيار الأسلوب لتنظيم الحياة الخاصّة؛ وحول رفض حقيقة أن تُكره الدّولة الأفرادَ على أمر ما بالقوّة، مثلما قد فعلت ذلك الأنظمة الكلّيانيّة. كما أنّ حقّ الانتساب إلى أقلّيّة (لغويّة أو

دينيّة أو غيرها) دون التّعرّض للمضايقات يعتبر في عداد هذه الحرّيات الفرديّة .

بطرح حرّيّة الفرد كمسلّمة بالنّسبة إلى الأسباب الّتي تكيّفه، نقرّ في الوقت نفسه بأنّ كلّ إنسان يظلّ إلى اليوم الأخير في حياته كائنا غير مكتمل: وهو قابل للاكتمال ويمكنه أن يتغيّر (في السّرّاء والضّرّاء). وفي ذلك سبب من الأسباب الّتي تجعل الاتّحاد الأوروبّي يطالب كلّ أعضائه بالتّخلّي عن عقوبة الإعدام: هذه العقوبة تنفي عن المجرم إمكانيّة التّغير وتنكر بالتّالي انتسابه إلى النّوع البشريّ – ممّا يمثّل بدوره شكلا من أشكال الجريمة .

اللاّئيكيّة: إنّ فكرة اللاّئيكيّة قد نتجت بشكل متناقض عن تقليد دينيّ: هو المسيحيّة. عندما يقول المسيح "أعطوا لقيصر ما لقيصر ولله ما لله") إنجيل متّى، XXII، 21) و "ملكي ليس من هذا العالم" (إنجيل يوحنّا، XVII، 36)، فإنّه يطرح الفصل الجذري بين السّماء والأرض وبين الشّأن اللاّهوتي والشّأن السّياسيّ. فاللاّئيكيّة لا تعني غياب الشأن الدّينيّ أو رفضه بل هذا الفصل نفسه وبالتّالي استبعاد فرض القيم المسيحيّة بواسطة السّيف. وبالرّغم من القاعدة المسيحيّة الأصليّة، لم تجر عمليّة الانفصال بيسر داخل التّقليد المسيحيّ نفسه. وعندما أصبحت المسيحيّة الدّيانة الرّسميّة للدّولة، قويت النّزعة إلى تنظيم قوانين مدينة البشر بناءً على قوانين مدينة الله، وإلى إخضاع السّلطة الملكيّة لنفوذ زعيم

الكنيسة، أي البابا. وسننتظر القرن الرّابع عشر والنّزاعات المسلّحة بين البابوات والأباطرة لنرى كبار المنظّرين الأوائل للائيكيّة مثل مرسيل البادوني وغيوم دوكام[2] يضعون الأسس النّظريّة للدّولة ذات السّيادة. بوصفها الانفصال الموازي بين الإيمان والعقل.

عكس اللاّئيكيّة هي الإيديوقراطيّة أي الخلط بين الإيديولوجيا والدّولة. ويمكن لهذه الإيديوقراطيّة أن تأخذ شكل التّيوقراطيّة[3] أي حقيقة أن يبتّ رجال الدّين في أمر الخيارات السّياسيّة للنّاس، لكن أن تأخذ كذلك شكل الكلّيانيّة – وهو الشّكل الّذي تجسّد وفقه التّهديد في القرن العشرين في أوروبّا – عندما اختلط الحزب وهو حامل الإيديولوجيا، مع الدّولة. إنّ التّجربة الصّادمة للشّيوعيّة وللنّازيّة تجعل الأوروبّيين يقظين بوجه خاصّ لكلّ انتهاك للاّئيكيّة كما أنّ ذلك الجزء من العالم هو على الأرجح الجزء الّذي تقتصر فيه الممارسات الدّينيّة بشكل حصريّ على المجال الخاصّ.

لهذا الخيار نتيجة مهمّة. فبما أنّ السّماء والأرض ليسا في اتّصاليّة، كلّ إمكانيّة في إقامة الفردوس على الأرض مستبعدة. والدّول اللاّئيكيّة المعاصرة لا تطرح على نفسها تحقيق انتصار نهائيّ للقيم الّتي تدافع عنها، أو شفاء الإنسانيّة من عاهاتها نهائيّاً. ومن المؤكّد مسبّقاً أنّ الإنسان ناقص وأنّ مجتمعاته قابلة للنّقد وستظلّ كذلك. ويكتشف الأوروبّيون اليوم – لكن

من خلال شكل آخر مختلف تماماً – أنّ الفكرة المسيحيّة عن الخطيئة الأصليّة متعذّر محوها في هذه الحياة الدّنيا. ويعترضون بالمقابل على كلّ هرطقة ألفية أو خلاصيّة تريد تشييد المملكة السّماويّة هنا والآن. ولذلك فهم يرفضون القبول بتقهقر الحاضر باسم المستقبل المشرق .

- التّسامح: وهو ميراث آخر عن التّاريخ الدّينيّ يفهم اليوم بالمعنى الواسع. ينطلق التّسامح من إثبات واقعيّ وهو التّنوّع العجيب بين البشر والمجتمعات؛ وهو يفصل بين الاختلافات الّتي يمكن التّسامح بشأنها والاختلافات الّتي يتعذّر التّسامح بشأنها. وما لا يمكن التّسامح بشأنه يعاقب عليه القانون داخل الدّول: الجنح والجرائم، أي العنف المستخدم من أجل اللاّتسامح بالذّات. وذلك يعني إهمال المجال الرّحب للإختلافات الّتي يمكن التّسامح بشأنها. فلا الأفراد ولا الجماعات ملزمة بتأييد أساليب التّفكير والتّصرّف لدى الآخرين؛ لكن ليس لهم الحقّ في منعهم عن تشبّثهم باختياراتهم أو في اضطهادهم .

تقدّم أوروبّا تركيبة عجيبة للاختلافات. وينضاف إلى تعدّد اللّغات تعدّد العادات والتّقاليد وأساليب تنظيم الزّمن والمكان العام أو الخاصّ والمجموعات الاجتماعيّة والمهن والأحزاب. وقد جعل صغر حجم الدّول العلاقات بينها أمراً لا مفرّ منه. فبعد أن تحاربت الشّعوب الأوروبّية وتباغضت واحتقر كلّ منها الآخر، توصّلت إلى العيش معا داخل الوحدة. لم تزُل

الاختلافات بشكل لا يفسَّر لكنّها انقطعت عن أن تكون مصدر عداوة بل يمكنها أن تكون محلّ إعجاب بذاتها. ومثلما يلاحظ ذلك يورغن هابرماس فإنّ "القبول بالاختلاف – أي القبول المتبادَل بالآخر ضمن غيريّته – يمكن كذلك أن يصبح علامة تدلّ على هويّة مشتركة" (ليبيراسيون، 31 أيار / ماي 2003).

ويمكننا التّساؤل في هذا السّياق عمّا إذا كان توحيد أوروبّا وهو يجري فضلاً عن ذلك في عهد العولمة – لا يهدّد ذلك التّنوّع الثّقافي. أمّا أنا فأعتقد أنّ تقدير الخطر مبالغ فيه. فقد عرف البشر في كلّ عصر كيف يفرّقون بين الهويّة المدنيّة أو الإداريّة والهويّة الثّقافيّة؛ وإنّ الدّولة – القوميّة في هذا الصّدد هي الاستثناء وليست القاعدة. فامتلاك جواز سفر أوروبّي لا يمنعك إطلاقا من أنّ تحسّ بأنّك أسباني في العمق بل وأندلسيّ. وهذه الهويّات الثّقافيّة هي أدنى هشاشة ممّا يشاع. إنّ بعض اللّغات ضعيفةَ الانتشار هي في طريقها إلى الزّوال وهو أمر صحيح؛ لكن مادام يتكلّم بعض ملايين الأشخاص هذه اللّغات فهي تظلّ صامدة. فعدد السّكّان البلغاريين يكاد يبلغ – إذا أحصينا كلّ الأقلّيات – العشرة ملايين، ولم أسمع بأنّ صغار البلغاريين أخذوا اليوم بالتّحدّث باللّغة الانجليزيّة وبالألمانيّة أو الرّوسيّة. فتأثير "أوروبّا" يتمثّل على الأرجح في أن يتعلّم الشّباب البلغاري في وقت مبكّر اللّغات الأجنبيّة نظرا لعلمه أنّ لغتهم الأصليّة قليلة الاستعمال خارج حدود بلاده. كما يجد

الفرنسيّون والألمان نفس المنتجات في مغازاتهم الكبرى supermarchésغير أنّ لغتيهم تظلاّن منغلقتين كليهما. وعندما يلتقي شخصان من هذين البلدين، سيكون من المرجّح أن يتحدّثا بـ "انجليزيّة دوليّة"؛ لكن سيتكلّم كلّ منهما في موطنه الأصليّ بلسان قومه .«idiome natal» والمسألة ليست مسألة لغة فحسب: إذ يمكن تمييز الفرنسي والألماني عبر طريقة عبور الشّارع أو طريقة تربية الأطفال، أو طريقة المشاركة في الحياة الفكريّة للبلاد – ذلك أنّ التّقاليد تدوم.

لماذا لا يغيّر الاندماج الأوروبّي شيئا في المسألة، أو لماذا لا يكون هذا التّغيير إلاّ طفيفاً؟ مردّ ذلك يعود إلى أنّ هذه التّقاليد لا تنتقل بالتّزامن بين الأشخاص المنتمين إلى نفس الجيل، بل بالتّعاقب من جيل إلى جيل. إنّ اللّغات تتطوّر بطبيعة الحال، لكن ببطء شديد. فنحن نفهم دائماً لغة مونتنيه Montaigne. إنّ صورة تمثّلنا للعالم خادعة بشأن هذه النّقطة أيضاً: فنحن لا نقدّر عموماً قوّة الصّلة بين الأجيال حقّ قدرها لأنّنا نحبّ أن نتخيّل أنفسنا ذواتٍ حرّةً وعقليّاتٍ تُنتقَى انطلاقاً من صفحة بيضاء. فالثّقافة تنتسب إلى هذا التّوارث بين الأجيال ولذلك فإنّ صمودها قويّ أمام عمليّات التّوحيد .

من يقول قوّة عسكريّة – وإن كانت "هادئة" – يَقُلْ كذلك جنود يَقبلون بأن يعرّضوا حياتهم للخطر. والحال أنّنا لا نموت بطيبة خاطر من أجل أن تنخفض الرّسوم الجمركيّة أو يرتفع مؤشّر الكاك – أربعون[4](4). لم تعد الدّول القوميّة

نفسها تؤدّي اليوم إلى الولاء العاطفيّ: فالأمر يقتصر على أن يُطلبَ منها تأدية خدْمات. والدّفاع عن الهويّة الأوروبّية والقيم الّتي تشكّلها تبرّر بصورة أفضل الأخطار الّتي ينطوي عليها تحمّلنا الدّفاع عن أنفسنا بأنفسنا. وطالما أوروبّا ليست سوى رفاهية سهلة، فليس في وسعها أن تثير الشّغف؛ ولا بدّ لأجل ذلك أن تكُون فكرة أيضاً.

هوامش المترجم

(1) Ermus كلمة تشير إلى معاهدة أوروبية تخص حرّية التبادلات في الميدان الجامعي (مثل تبادل الطلاب وتنظير البرامج التعليمية).

(2) Marsile de Padoue، لاهوتي إيطالي ولد في بادوفا نحو1275- 1280 وتوفي في ميونيخ 1342. أخضع تصوّره للحياة الدينية للصفة الدنيويّة إخضاعاً كاملاً، باعتبار أنّ الكنيسة لا تعدو أن تكون مؤسّسة إنسانيّة وأنّ سلطة البابا دون سلطة المجمع الدّينيّ. أُبعد عن الكنيسة في العام1327 .

أمّا Guillaume d'Occam ou d'Ockham فهو لاهوتي وفيلسوف انجليزي ولد وعاش في أوكام وسيري في نهاية القرن الثّالث عشر، وتوفي في 1349 أو 1350. ويعدّ من أكبر المفكّرين المؤيّدين لمذهب الاسميّة nominalisme في العصر الوسيط (مذهب فلسفي يقول بأنّ المفاهيم المجرّدة أو المعاني الكليّة ليس لها وجود حقيقيّ، وبأنّها مجرّد أسماء لا غير)، فهو لا يقبل بغير الحدس الظّاهر أو الباطن كمصدر للمعرفة؛ وقد هيّأ بذلك لنشأة التّجريبيّة لدى لوك وهوم مُساهما في الوقت نفسه في الفصل بين اللاّهوت والفلسفة .

(3) التيوقراطيّة: حكومة تُعتبر فيها السّلطة متأتّية مباشرة من الله ويشرف عليها رجال الدّين.

(4) 40C.A.C : مؤشّر وضعته الشّركة القوميّة لسماسرة الأوراق الماليّة انطلاقاً من سعر أربعين قيمة منقولة مُجَدْوَلَة في بورصة باريس .

(4) 40C.A.C : مؤشّر وضعته الشّركة القوميّة لسماسرة الأوراق الماليّة انطلاقاً من سعر أربعين قيمة منقولة مُجَدْوَلَة في بورصة باريس .

تكـيـيـف المؤسّـســات



إذا اعتمدنا النّظرة الإجماليّة المرسومة لأوروبّا في الصّفحات السّابقة، فإنّنا ندرك بيسر أن المؤسّسات الأوروبّية مثلما هي موجودة في يومنا هذا لا تخدم أوروبّا كما ينبغي؛ لذلك عليها أن تتغيّر. وهو ما تجتهد من أجله مجالس عديدة، منها خاصّة في العام 2003 الاتّفاقيّة الأوروبيّة. Convention européenne وأودّ أن أستفيد من كوني لست عضواً في أيّة لجنة وليس لي أيّ حسابات لأبرّرها أمام أيّ كان من أجل أن أفكّر بكامل الحرّية في المؤسّسات الّتي قد تكون من أنسب ما يوجد بالنّسبة إلى أوروبّا جديدة. وإنّني أسهّل مهمّتي كثيرا عندما أكتفي بالتّساؤل عن المُتَمَنَّى دون أن يشغلني أسلوب تحقيقه. لكنّني أقول قبل البحث عن الوسائل بأنّ من اللاّزم الاتّفاق على الهدف.

المقترحات التّالية لا تمتلك مزيّة الجدّة؛ فقد صاغها كتّاب آخرون ينتمون لآفاق سياسيّة مختلفة جدّاً، من "اليسار" أو من "اليمين". بل إنّ المقترحات الموجودة متعدّدة وهي متعارضة فيما بينها في الغالب. إنّني لا أبحث عن الجدّة بل عن التّماسك: فعلى فرض أن يحصل اتّفاق حول روح أوروبّا المستقبليّة، ما هي المؤسّسات الّتي ستناسبها أكثر من سواها؟.

قد تحدّثت عن ضرورة أن تؤدّي أوروبّا دورها بوصفها "قوّة هادئة"، أي بعبارة أخرى بوصفها قوّة عسكريّة مستقلّة، قادرة على الدّفاع عن نفسها أمام كلّ خصم (خصم آخر غير الولايات المتّحدة الأمريكيّة). وكذلك على مساعدة حلفائها. يقتضي هذا التّحوّل تهيئة مشتركة وتدعيما ملموساً للميزانيات العسكريّة.

وبمجرّد أن تتشكّل هذه القوّة، تطرح بطبيعة الحال مسألة العلاقات مع منظّمة حلف شمال الأطلسي. وسيكون على هذه الأخيرة بدورها أن تتغيّر في اتّجاهين. فمن جهة عندما تصبح أوروبّا مستقلّة عسكريّاً، يكون عليها أن تسترجع أجهزتها العسكريّة من المنظّمة الأطلسيّة وأن تضعها تحت رقابتها. ومن جهة ثانية فإنّ منظّمة مثل منظّمة حلف شمال الأطلسي ستبقى بعد أن يتقلّص مجالها صالحة بوصفها إطاراً للتّعاون العسكريّ بين الاتّحاد الأوروبّي والولايات المتّحدة، ضمن

أوضاع يفرض فيها هذا التّعاون نفسه (التّضامن في صورة الاعتداء على أحد الأطراف المشاركة ومقاومة الإرهاب الإسلاموي، إلخ).

جميع بلدان الاتّحاد الأوروبّي ليست مستعدّة لترك منظمة حلف شمال الأطلسيّ وتعويضها بالقوّة الأوروبّية Force européenne. وهذا بالخصوص شأن البلدان الشّرقيّة الّتي تواصل العيش مسكونة بالذّكرى الأليمة لسياسة التّدخّل السّوفييتي: فهي ترى أنّ الحماية الأمريكيّة أصلب من الحماية الأوروبّية. وليس من المفيد أو الممكن إكراه هذه البلدان، فهي ستغيّر رأيها بمرور الوقت. ومن أجل ذلك لا بدّ من تخفيف آثار الصّدمة الكليانية من جهة ومن صعود القوّة العسكريّة الأوروبّية من جهة أخرى. سيأتي يوم تعتبر فيه هذه البلدان أنّ من مصلحتها الانضمام إلى القوّة الأوروبّية، وستفعل ذلك وقتئذ من تلقاء نفسها.

حالة بريطانيا العظمى مختلفة بما أنّها ربطت لأسباب عديدة سياستها العسكريّة بسياسة الولايات المتّحدة. وهنا كذلك علينا انتظار تغيير يأتي من الدّاخل: فقد تجد بريطانيا العظمى فائدة في أن تلعب هنا دور السّيّد وليس دور الخادم. وهذا التّغيير مرغوب فيه لا سيما وأنّ القوّة العسكريّة

البريطانيّة هي أهمّ قوّة في أوروبّا؛ بل إنّها هي الّتي يجب أن توكل إليها إدارة الدّفاع عن الاتّحاد مستقبلاً.

وفي انتظار ذلك لا بدّ من الانطلاق إذن من الإثبات الواقعيّ الّذي يفيد بأنّ البلدان الأوروبّية كلّها لا تطمح إلى التّكامل العسكريّ بالطّريقة نفسها. فقد تبيّن العديد من الملاحظين أنّ زاوية نظر جديدة تطرح نفسها- بدلاً من الانتظار السّلبي: وتتمثّل في إرساء [كيان] أوروبّي ليس ذي درجات متعدّدة للسّرعة بل ذي حلقات متعدّدة، متّحدة المركز cercles concentriques.

الحلقة الدّاخليّة أو النّواة الصّلبة ستشكّلها البلدان الّتي تقبل بهذا الإثبات الواقعيّ: وهو أنّ مسائل الأمن وكذلك مسائل العلاقات مع البلدان الموجودة خارج أوروبّا هي مسائل مشتركة بالنّسبة إليها نظراً لانعدام أيّ خطر يتهدّدها من داخل أوروبّا. وفي الوقت نفسه فإنّ الدّفاع الجماعي والتّحرّك الجماعي في الخارج أمران مفضّلان: سيكون لتدخّل هذه البلدان وزن أكبر. وهكذا ستقرّر هذه البلدان توحيد سياساتها الخارجيّة وسياساتها الدّفاعيّة. مثل هذه المجموعة communauté ليست كنفدرالية أو تنسيقا بين دول مستقلّة مثلما هو شأن الاتّحاد الأوروبّي الآن، بل هي اتّحاد فدرالي Fédération. يبدو أنّ الدّول المؤسّسة للاتّحاد -

أي ألمانيا، بلجيكيا، هولندا، لوكسمبورغ، إيطاليا -، ستكون على اتّفاق لتحقيق هذه الخطوة؛ وهكذا سيكون بوسعها أن تنشئ في إطار الاتّحاد نفسه الاتّحاد الفدرالي الأوروبّي.

قد تكون من إحدى نتائج هذا الإجراء هو أن يجد رئيس الجمهوريّة نفسه مجرّداً مما يسمّى مجال نفوذه الخاصّ به ونقصد بالذّات الدّفاع والشّؤون الخارجيّة. وهكذا ستنقاد المؤسّسات الفرنسيّة نحو تطوّرها في اتّجاه نظام برلماني مباشر بشكل أوضح.

الحلقة المتّحدة المركز التّالية ستكون الحلقة الأوروبّية في شكلها الرّاهن: أي ذلك المجموع المتكوّن غداً من خمسة وعشرين بلداً، ومن خمسة وثلاثين بلداً في المستقبل القريب نسبيًا (من ضمنها بلدان البلقان ومولدوفيا والنّرويج). ومعايير الانتساب إلى هذه الحلقة واضحة للعيان: أي مستوى معيّن للنّموّ الاقتصادي وضمانات قانونيّة ونظام سياسيّ يتميّز بالدّيمقراطيّة اللّيبراليّة. ولا بدّ لكلّ عضو جديد أن يمتثل لتلك القيم الأوروبّية الجوهريّة أي تلك القيم المذكورة هنا. ومعلوم أنّ هذا الاقتضاء مسؤول حقّاً عن التّحوّلات المشجّعة في بلد مثل تركيا: مثل تعليق عقوبة الإعدام والاعتراف بحقوق الأقلّيات. ولن تمثّل حقيقةُ أن يكون الإسلام ديانة الأغلبيّة في بلد من

هذه البلدان عائقا؛ فالمهمّ اليوم في أوروبّا ليست المسيحيّة، بل أحد موروثاتها المتناقضة وهي اللائيكيّة .

وهكذا سيكون الاتّحاد الأوروبّي فضاءً موحّداً بالنّسبة إلى الاقتصاد والعدل والبوليس والثّقافة والتّربية. وسيكون في وسع أعضائه الانضمام في يوم من الأيّام إلى الاتّحاد الفدرالي Fédération، أو البقاء خارجه.

وستمتدّ حلقة ثالثة (إلى خارج هذا النّطاق. فلا يمكن لأوروبّا أن توجد إذا لم تكن لها حدود يمكن أن يتشكّل داخلها إجماع معيّن. لكن أين ستصل هذه الحدود؟ لا بدّ أن تظلّ الدّول التي تشكّل أوروبّا متماثلة من حيث الحجم. لذلك لن تنتسب روسيا أبدا إلى الاتّحاد مهما كان قربها الثّقافي من بلدان أوروبّية أخرى ومهما كان أيضاً نظامها السّياسي: فهي بلاد رَحْبة جدّا وسكّانها كثر للغاية وسيكون لإدخالها تأثير مخلّ بالتّوازن. والأمر مختلف تقريباً بالنّسبة إلى أوكرانيا وبيلاروسيا وهما دولتان أصغر حجما. وعليهما أن تختارا في يوم ما بين وحدة أكثر قرباً مع روسيا أو اندماج في الاتّحاد الأوروبّي. ولنفس السّبب، ليست بلدان المغرب مهيّأة للانضمام إلى هذا الاتّحاد: فهذه البلدان تمثّل — مجتمعةً – كتلة ذات أهمّيّة كبيرة، والحال أنّ لا شيء يدعو إلى الاقتصار على مجرّد المغرب كبلد أو على الجزائر، إلخ .

لكن لا يمكن لأوروبّا مع ذلك أن تتجاهل هذه البلدان المهيّأة لأن تكون مناطق إشعاع مفضّلة. فالعلاقات المتعدّدة المؤسّسيّة والإنسانيّة موجودة مسبّقاً، وستتدعّم لأنّها ستكون مفيدة لكلّ الأطراف. ولا يجب على أوروبّا أن تنفصل عن جنوبها وعن شرقها – فضلاً عن ذلك – عن المنطقة الّتي من السّهل عبور حدودها الجغرافيّة، فالمجموعات السّكّانيّة والموارد والضّرورات الطّبيعيّة هنا وهناك متكاملة. ولأسباب تاريخيّة وجغرافيّة. من المتوقّع أن تشجّع البلدان الأوروبّية المبادلات مع بقيّة البلدان المتوسّطيّة. ومع المنطقة الشّرقيّة في القارّة، فهذه المبادلات أو تلك ضروريّة بالنّسبة إلى أوروبّا.

إنّ مثل هذا التّجديد لبنية أوروبّا في شكل ثلاث حلقات ينطوي في الوقت نفسه على ترسيخ مؤسّساتها المركزيّة. فعلى هذه الأخيرة أوّلاً أن تصبح أكثر ديمقراطيّة. أي أن تعبّر عن السكان الأوروبيين أكثر مما تعبر عن الدّول – الّتي يهدف الاتّحاد إلى استيعابها وتجاوزها. إنّ المبدأ الرّاهن القائل بأنّ لكلّ دولة على مستويات عديدة نفس القدر من السّلطة بالنّسبة إلى أيّ دولة أخرى هو مبدأ عبثي. وهو يذكّر بالامتيازات المفرطة الّتي كانت تتمتّع بها بعض الجماعات في النّظام القديم. قد خطت الثّورة الفرنسيّة خطوة كبيرة ليلة الرّابع من آب / أوت 1789، من خلال إلغاء الامتيازات، وقد حان الوقت لينجز الإتّحاد الأوربّي ما أنجزته الثّورة

الفرنسيّة ليلة الرّابع من آب. في الحالة الرّاهنة للأوضاع، تضمّ البلدان السّتّة الأكثر سكّاناً من بين بلدان الاتّحاد الأوروبّي 70٪ من السّكّان، والحال أنّ لها - مثلما هو الأمر بالنّسبة إلى اللّجنة - Commission نفس الوزن بالنّسبة إلى البلدان السّتّة الأقلّ سكّاناً الّتي يبلغ عدد سكّانها الواحد في المائة بالنّسبة إلى مجموع السّكّان الأوروبّيين. وهذه الوضعيّة بوجه خاصّ غير مقبولة حيث أنّ من الواجب إنشاء قوّة عسكريّة موحّدة، لأنّ من يقول قوّة عسكريّة يَقُلْ ميزانيّة وجنود ووسائل - وكلّها أشياء تتناسب مع عدد السّكّان. ومن غير المقبول في هذا السّياق أن يكون لمالطا نفس الوزن الّذي تستحقّه إيطاليا. وإذا كانت اشتراطات العقد قد صيغت مسبّقا بصورة واضحة فإنّ المجموعات السّكّانيّة ستقبل ببساطة هذه التّنازلات. ومهما حدث فنحن نقرّ داخل كلّ بلد أن يسيّر حزب من الأحزاب شؤون الدّولة - بينما قد صوّتنا لصالح الحزب المضادّ .

إنّ المؤسّسة الأكثر ديمقراطيّة هي برلمانها - بوصفه انبثاقاً مباشرا عن الشّعوب الأوروبّية. لا بدّ لهذا الارتباط أن يترسّخ أكثر من خلال التّركيز على التّناسبيّة : أي من خلال الإقرار مثلا بضرورة انتخاب نائب واحد لتمثيل مليون ساكن. وهو مبدأ بسيط وواضح ومفهوم من قبل الجميع. سيبقى التّصويت

داخل كلّ بلد نسبيّا ًبحسب القائمة. ممّا سيضمن تمثيل كلّ الاتّجاهات الكبرى.

وسيكون من الضّروريّ، من جهة أخرى، تدعيم الطّليعة المسيّرة للاتّحاد من خلال منحها مشروعيّة الانتخاب: لا بدّ من انتخاب رئيس لأوروبّا. لكن الانتخاب المباشر غير مناسب هنا: فرجال السّياسة ونساؤها غير معروفين بما فيه الكفاية خارج بلدانهم، ويوشك كلّ شعب أن يصوّت فقط لأحد رعاياه. بينما يتمّ تجاوز هذه العقبة لو انتخب رئيس أوروبّا عن طريق النّواب الأوروبّيين - وستكون تلك مهمّتهم الأولى - للمدّة الزّمنيّة نفسها وفي نفس ظروف أولئك النّواب أنفسهم. ستكون مزيّة هذا الانتخاب بواسطة برلمان في غاية الدّيمقراطيّة التّعويضُ عن أوجه التّشابه القوميّة من خلال المواقف المتّخذة إزاء الاختيارات السّياسيّة الكبرى. وسيفضّل الاشتراكيّون الفرنسيّون على الأرجح التّصويت لفائدة مرشّح اشتراكي ألماني وليس لفائدة ليبرالي فرنسي. وهكذا سيمثّل هذا الرّئيس الأغلبيّة البرلمانيّة، وسيكون كذلك أحد هؤلاء النّواب، ممّا يضمن له في الوقت نفسه ذيوع صيته في بلده الأصليّ (سيكون قد ترأس إحدى أكبر القائمات في انتخابات البرلمان الأوروبّي) وكذلك تعوّده على المسائل المشتركة .

وسيمتلك رئيس أوروبّا السّلطة من أجل صياغة الخطوط الكبرى للسّياسة الأوروبّية. سيساعده في عمله وزير الدّفاع أو وزراء الدّفاع وخارجيّة الاتّحاد الفدرالي الأوروبّي من جهة، واللّجنة الّتي سيكون على رأسها من جهة أخرى. أعضاء هذه اللّجنة لن يمثّلوا الدّول الأعضاء، بل سيعيّنون من قِبل الرّئيس لصفاتهم المميّزة وكفاءاتهم الشّخصيّة بما أنّ مهمّتهم هي الحرص على الرّفاه bien-être الأوروبّي وليس على رفاه الدّول الّتي ينتسبون إليها. وستبعث هذه الدّول بالمقابل ممثّليها) ممثّلاً واحداً عن كلّ بلد، أي وزراء شؤونها الأوروبّية مثلاً) في إطار مجلس يقوم بمهمّة المراقبة .

أعلنت الاتّفاقيّة Convention الخاصّة بمستقبل أوروبّا الّتي يرأسها فاليري جيسكار ديستان عن مشروع صياغة دستورها Constitution المتعلّق بالمؤسّسات الأوروبّية. وتذهب بعض توصيّاتها في الاتّجاه المشار إليه هنا: أي أن تصبح أوروبّا القائمة على الدّفاع والّتي تضمّ بعض الدّول فقط (أي الاتّحاد الفدرالي المستقبلي (أمراً ممكناً؛ وسيكون رئيس اللّجنة منتخباً فعلا بواسطة البرلمان. وقد كان للأسف من اللاّزم القيام كذلك بعديد التّنازلات للحكومات القوميّة الّتي لا تريد التّخلّي عن أدنى قسط من السّلطة الّتي تحتفظ بها: وهكذا يتمّ التّمسّك بالدّور المهيمن للمجلس المنبثق من الدّول ومن رئيسه كذلك؛ ويتمّ اختيار أعضاء اللّجنة، أي

الوزراء الأوروبّيين تِبْعا لانتمائهم القومي، بدلاً من الحفاظ على صفاتهم الفرديّة بوصفها المعيار الوحيد. كان من المستحيل حسب الظّاهر الذّهاب إلى أبعد من ذلك عن طريق التّكامل. ويظلّ وجود دستور أوروبّي نفسه مكسباً محترماً: فالاتّحاد يعلن في إطاره عن هويّة معنويّة وليس عن مجرّد مصالح اقتصاديّة .

لو كان للاتّحاد الأوروبّي رئيس يتمتّع بالسّلطات، سوف يصبح مؤسّسة أشدّ فعاليّة بكثير ممّا هي عليه اليوم. وهناك تحوّل آخر سيساعدها كذلك في هذا الاتّجاه: وهو اعتماد لغة العمل الواحد. ويوشك هذا الاقتراح ألا يعجب كلّ أصحاب النّزعة القوميّة. وهو يَتْبع مع ذلك الحسّ المنطقيّ. ولا يتعلّق الأمر مع ذلك باستحداث جذريّ: ففي العصر الوسيط كانت تُوجِد أوروبّا النُخب بفضل إمكانيّة التّواصل باللاّتينيّة خصوصا فيما وراء الحدود. وهناك اليوم لغة واحدة يمكن أن تلعب هذا الدّور: وهي اللّغة الّتي أسمّيها "الأنجليزيّة الدّوليّة." وهي ليست لغة شكسبير أو هنري حيميس. بل هي اللّغة الّتي يستعملها من أجل التّفاهم كلّ الأوروبّيين عندما يذهبون إلى معظم دول العالم خارج بلدانهم. وهي اللّغة الّتي يستعملها فيما بينهم رجال العلم في كلّ البلدان إذا أرادوا معرفة التّطوّر الّذي بلغه اختصاصهم. وهي اللّغة الّتي يتواصل بواسطتها شبّان البلد الأوروبّي عندما يسافرون إلى البلدان

المجاورة. بل إنّني أتوقّع أنّها لغة الموظّفين الأوروبّيين عندما تكون الميكروفونات مطفأةً. فلا بدّ من الشّجاعة للاعتراف بحالة واقعيّة .

وجود هذه اللّغة الدّوليّة الإضافيّة لا يتهدّد الثّقافات القوميّة أو لغاتها داخل وظائفها المتعدّدة. ومهما كان رأي الفرنسيّين! بالرّغم من نشأتي على اللّغة البلغاريّة، فقد اخترت شخصيّا التّعبير باللّغة الفرنسيّة، ولست نادماً على ذلك لحظة واحدة. لكنّني أعلم كذلك أنّ تعبيري أنا لا يندغم في أداء مؤسّسة مثل الاتّحاد الأوروبّي. ولا بدّ أن يصبح تعلّم الأنجليزيّة الدّوليّة اليوم آليّاً مثل تعلّم سياقة سيّارة أو تعلّم استعمال الحاسوب. إنّ القدرة على الدّخول في علاقة مباشرة مع الأجانب مزيّة رائعة، لأنّها تتيح لكلّ إنسان أن يكون على مسافة معيّنة بالنّسبة إلى نفسه. وأن يحسب حساب الطّبيعي وحساب الاتّفاقي في تصرّفاته الخاصّة، وأن يوسّع تفكيره ليبلغ تفكير الآخرين. وعندما تُعقَد هذه الصّلة الأولى، يفتح الطّريق أمام معرفة الثّقافات الأخرى كذلك .

لديّ أخيراً اقتراح لا يفتح باباً كبيراً للمنازعة، وقد يكون تحقيقه من الأمور السّهلة. يجب أن نحدّد في أوروبّا يوم عطلة يكون عيداً لأوروبّا يُحْتَفَلُ خلاله بولادتها. هذا التّاريخ معيّن، وهو يوم الثّامن (أو التّاسع) من أيار/ ماي، وهو اليوم الّذي

انتهت فيه الحرب العالميّة الثّانيـة. وألمانيـا الّـتي انهزمـت في تلك الحرب لا تفتقر إلى دواعي الاحتفال بهذا التّاريخ أكثر من البلدان الأخرى، فتلك الهزيمة انتصار كذلك بالنّسبة إليها بما أنّها حرّرتها من النّازيّة ومكّنتها مـن أن تكـون عـضواً مؤسّـساً لأوروبّا الجديـدة. إنّ الاتّحـاد الأوروبّـي نتيجـة غـير مباشـرة لكنّها منطقيّة بالنّسبة إلى ذلك النّزاع وزواله؛ لكن هذا الاتّحاد مـشروع مـستقبلي كـذلك. هكـذا، بـدلاً مـن مجـرّد الاحتفـاء بالماضي فإنّنا سنعترف بأساس عملنا الرّاهن .

ماي – جوان 2003

الفهرس



يقدم تزفتيان تودوروف لهذا الكتاب بقوله:

"نادراً ما قرأت نصوصاً مخصصة للأحداث الدولية "الحديثة" العهد، أي عن الحرب على العراق وتداعياتها وعن الضرورات الأوروبية المطروحة إزاء الإمبريالية الأمريكية الجديدة، وكانت بمثل هذا العمق والتأثير المدهش اللذين وجدتهما في هذه الإطلالة التي أجازها لنفسه واحد من أكبر مثقفي عصرنا في ميدان العلاقات الدولية. فتزفتيان تودوروف هو رجل عصر النهضة (أو عصر الأنوار)، الرجل الذي أضاء العديد من المواضيع – فمن الألسنية إلى الكليانية، ومن التاريخ الفكري إلى الفلسفة والأنثروبولوجيا – وهو يقدم لنا هنا بفطنة كبيرة وتركيزاً استثنائي، درساً نموذجياً، كما أنه يبين لنا ما ينبغي أن تتسم به السياسة الخارجية لديمقراطية ليبرالية في العالم الراهن، وهو يحذرنا من نزعات الانحراف تحت تأثير القوة المطلقة ومن أولوية اللجوء إلى القوة؛ كما يدافع عن التعددية، مناهضاً النزعة الخلاصية - messianisme وأخاديع تصدير الديمقراطية".

علي مولا

دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع
سوريا - اللاذقية - ص. ب 1018 هاتف 422339
تصميم الغلاف: ناظم حمدان